الجماهير
يا عمال العالم ويا شعوبه المضطهدة اتحدوا !

السياسات الليبرالية أغرقت العالم بالمديونية 2
البطالة ظاهرة مصطنعة 4
الحراك الشبابي منذ السابع من أكتوبر 5
بيان الأحزاب الشيوعية العربية 7

■ العدد (591) ■ السنة (74) ■ أواخر حزيران 2025 ■ الثمن (200) فلس

المنطقة أمام منعطف تاريخي

رأي الجماهير – أعلنت الولايات المتحدة يوم ٢٤ حزيران وقف إطلاق النار بين إيران والكيان الصهيوني بعد عشرة أيام هزت العالم. عندما انطلق العدوان الأميركي – الصهيوني على إيران في الثالث عشر من حزيران كان السيناريو الذي وضعته دوائر الاستخبارات الاستعمارية يقوم على تسديد ضربة قاتلة إلى إيران بتعاون عملاء الداخل، ليحصلوا في النتيجة على ''شرق أوسط'' جديد تهيمن عليه القوى الاستعمارية في غياب أي شكل من أشكال المقاومة. هذا ما قاله نتينياهو في اليوم الأول من العدوان: ''سوف ننتصر في إيران وفي غزة ونحرر الرهائن''. لكن حسبة الحصاد الاستعماري لم تأت متوافقة مع حسبة بيدر المقاومة. فمنذ اليوم الأول للرد الإيراني على العدوان، بدأ السيناريو الاستعماري بالانهيار، فما وعدت به المقاومة من امتلاكها بنك أهداف غني داخل الكيان، ثبتت فعاليته من خلال حجم الرد الذي طال كل ما أرادت المقاومة الوصول إليه من أهداف عسكرية واقتصادية. أصبحت هزيمة الكيان احتمالا يترسخ كل يوم، مما دفع صاحب الخطة الأصلية للتدخل بشكل مباشر. فقامت الولايات المتحدة بالتدخل مباشرة بقصف منشآت إيران النووية. جاء الرد الإيراني صاعقا، مما دفع قوى العدوان إلى مراجعة مشروعها والذهاب نحو وقف إطلاق النار. لم يكن البرنامج النووي الإيراني الهدف الوحيد من الحرب، بل تعداه إلى القضاء على فكرة الثورة والمقاومة وكل ما يرتبط بها من مفاهيم وممارسات. هذا ما أكدته المقاومة في غزة وفي إيران، فالمقاومة تمتلك الإرادة والقوة للرد وهو ما لم تعهده القوى الاستعمارية في منطقتنا منذ أمدٍ بعيد.

لقد دفع الفشل العسكري للولايات المتحدة دبلوماسيتها المخادعة كي تحاول لعب دور الوسيط المحايد، محاولة في الدرجة الأولى رسم صورة انتصار لم يتحقق، وفي الدرجة الثانية وضع مزيد من الضغوط على إيران لتقديم تنازلات أمام المشروع الاستعماري. استطاعت المقاومة تأكيد الحقيقة التاريخية من أن المقاومة في منطقتنا ستبقى صاحبة اليد العليا، وستكون قادرة على تطوير أشكال مقاومة جديدة كما فعلت عندما تطورت من الحجر إلى الصاروخ.

لا يعني النصر الذي حققته المقاومة أن المعركة انتهت أو حتى شارفت على النهاية، فالصراع بين الشعوب المقهورة والمنهوبة وقوى النهب والاستعمار مستمر، وعلى قوى المقاومة الحذر من المخططات الاستعمارية التي لن تطوى بوقف إطلاق النار، هذا ما خبرناه في غزة ولبنان. فنتائج الجولة الأولى من الحرب تحتم دعوة قوى المقاومة في المنطقة لرص الصفوف والبحث عن قواسم مشتركة تجعلها جبهة أممية واحدة في مواجهة المستعمرين.

السياسات الليبرالية أغرقت العالم بالمديونية

فهمي الكتوت*

من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي ارتفاع معدلات الدين العام إلى مستويات غير مسبوقة، حيث قفز الدين الحكومي إلى نحو 100 ترليون دولار في نهاية عام 2024، وفقا لتقرير صندوق النقد الدولي، ما ينذر بانفجار أزمة مالية واقتصادية حادة، فقد لجأ الاتحاد الكونفدرالي الأميركي لضخ الأموال الممولة بالقروض إلى الشركات الكبرى المتعثرة بسبب الأزمة الاقتصادية التي انفجرت في عام 2008، وعلى الرغم من اتخاذ المراكز الرأسمالية سلسلة من التدابير والإجراءات الاستثنائية لإخراج اقتصاداتها من تداعيات الأزمة، إلا أن الاقتصاد العالمي واصل تراجعه، خصوصا مع ظهور أزمة العجوزات المالية في موازناتها، وتفاقم أزمة الديون السيادية، وما تبع ذلك من سياسات تقشف، وتحميل المواطنين أعباء الأزمة، من خلال زيادة الضرائب غير المباشرة وتخفيض الرواتب والمعاشات وتقليص الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية والصحية، والتي أدت إلى تفاقم ظاهرة الركود التضخمي، بسبب تآكل الأجور وتراجع القدرة الشرائية واتساع دائرة الفقر وتراجع الطلب الكلي.

في ضوء ذلك اتبعت البنوك المركزية في البلدان الرأسمالية المتقدمة سياسات نقدية توسعية قوامها الإنفاق الممول بالقروض وبأسعار فائدة صفرية لتحفيز الاقتصاد، الأمر الذي أدى إلى تراكم الديون المترتبة على الشركات والأفراد، ولجأ الاتحاد الكونفدرالي الأميركي إلى شراء السندات والأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري من البنوك، التي عرفت بسياسات التيسير الكمي لتوفير السيولة. على الرغم مما ينطوي على هذه السياسات من مخاطر كبيرة، منها الإفراط في طباعة الأوراق النقدية، التي تسهم بإضعاف قيمة العملة المحلية، وإغراق الأسواق بالنقود لتحفيز المستثمرين على الاقتراض في ظل فائدة صفرية. فالحلول التي اتبعتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للخروج من الأزمة؛ غدت أسبابا لتفاقم الأزمة.

لم تفلح هذه الإجراءات في إنقاذ الاقتصاد الرأسمالي في الخروج من الأزمة، وكان العمال والفقراء أكبر ضحايا السياسات الرأسمالية، فقد كشفت وزارة الإسكان في الولايات المتحدة، أن نسبة المشردين من الأميركيين من ذوي البشرة السوداء بلغت 32 %، وتشكل هذه الشريحة 12 % من إجمالي سكان الولايات المتحدة في نهاية عام 2024، في المقابل زادت ثروات أغنى عشرة أميركيين بمقدار 365 مليار دولار خلال العام الماضي، وفقا لمنظمة أوكسفام، أي بما يعادل مليار دولار يوميا، على الرغم من الاضطرابات التي شهدتها الأسواق نتيجة السياسات التجارية للرئيس الأميركي دونالد ترامب. وأظهر التحليل أن الرجل الأكثر ثراء في العالم "إيلون ماسك" وحده زادت ثروته بقيمة 186 مليار دولار، ما يفوق نصف إجمالي مكاسب المليارديرات العشرة. وفي هذا السياق حذرالبنك الدولي من تراجع النمو الاقتصادي، إذ أشار في تقريره إلى أن العقد الحالي قد يشهد أضعف نمو منذ 60 عاما وخفض توقعاته للنمو العالمي في السنة الحالية على خلفية التوترات التجارية، إلى نسبة 2.3 بالمائة خلال السنة الراهنة بتراجع قدره 0.4 نقطة مئوية مقارنة بما توقعته المؤسسة المالية الدولية مطلع 2025.

أفرزت تداعيات الأزمة الرأسمالية وقائع جديدة على الأرض، من أبرزها تراجع الاقتصاد الأميركي، مقابل صعود الدول الناشئة بقيادة الصين التي حافظت على مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وأصبحت تشكل قوة أساسية للحفاظ على نمو الاقتصاد العالمي. بعد النجاحات التي حققتها بتوفير أهم المنتجات العالمية وعلى مختلف المستويات والأصناف والتي تتمتع باهتمام المستهلكين من مختلف الطبقات في أرجاء المعمورة وبأسعار لا تستطيع الدول المتقدمة منافستها. وقد دفعت هذه التحولات الولايات المتحدة إلى شن حرب تجارية ضد العولمة الرأسمالية والعودة إلى السياسات الحمائية، وفي هذا الإطار فرضت إدارة ترامب رسوما جمركية مبالغا بها؛ نتيجة تفاقم عجزها في الميزان التجاري، وموازنة الدولة، وارتفاع المديونية، وتراجع دور الدولار في التجارة الدولية وكاحتياطي للعملات الأجنبية. وتراجع دورها الأوحد في العالم، وفرض شروطها على شعوب الأرض، ما عزز النزعة العدوانية للرئيس الأميركي ترامب بتشجيع السياسات التوسعية لغلاة اليمين الامبريالي - الصهيوني بشن حرب إجرامية على إيران ومواصلة حرب الإبادة والتطهيرالعرقي ضد الشعب الفلسطيني، والتعامل مع القضية الفلسطينية كصفقة تجارية، وفرض الإتاوات على البلدان العربية الخليجية، بهدف إنقاذ الاقتصاد الأميركي من أزمته.

أثبتت الأزمة الرأسمالية؛ أن تراكم الثروات في يد حفنة ضئيلة من الأثرياء، وتحميل الأغلبية تبعات الانهيار، أصبح عاجزا عن تقديم حلول واقعية للاقتصاد العالمي، والتي تنتهي بشن حروب إقليمية أو عالمية، للهروب من الأزمات وبسط هيمنتها على الثروات الغنية للخروج، كما هو الحال في العدوان الامبريالي الصهيوني على إيران. إن الرد على هذا الفشل بالنضال من أجل إحداث تحول جذري في النظام الاقتصادي، يعيد توزيع الثروة، ويحرر الدول النامية من إرث الديون والتبعية، ويمهد الطريق أمام عالم خال من الحروب. لقد آن الأوان لاستنهاض حركة التحرر العربي لمواجهة السياسات العدوانية الامبريالية، خصوصا في ظل اتساع التحركات الشعبية العالمية وقواها التقدمية في العالم، في مواجهة السياسات العدوانية الإجرامية للامبريالية الأميركية وأدواتها في المنطقة، بممارسة البلطجة ودعم المعتدين الصهاينة بإشعال الحروب، ونهب الثروات، وفرض الهيمنة الأميركية على المنظمات الدولية.

*الأمين العام للحزب الشيوعي الأردني

الإبقاء على اتفاقية الغاز خضوع لابتزاز الصهاينة

الجماهير - لم تأت صفقة الغاز بمعزل عن الظروف والتطورات السياسية، ولا عن تهافت النظام العربي على التطبيع خضوعا لمشيئة الإمبريالية اعتقادا بأن الطريق أصبح معبدا نحو تصفية القضية الفلسطينية. فالصفقة التي وقعت مع العدو الصهيوني تعد صفقة سياسية بامتياز، وقد جاءت بتوجيهات أميركية؛ وفقا لما أوردته هيلاري كلينتون في كتابها خيارات صعبة، حيث ذكرت أنها طلبت من وزير الخارجية آنذاك البدء باتفاق تجاري رئيسي مع الكيان الصهيوني يتضمن استيراد 225 مليون قدم مكعبة يوميا من الغاز الفلسطيني المسروق.

تعد هذه الاتفاقية أكبر عملية تطبيع واختراق صهيوني للاقتصاد الأردني، إذ تربط الاقتصاد الوطني وحياة المواطنين بالعدو، ما يشكل خطرا حقيقيا ع‌لى الأمن الاقتصادي الأردني، خصوصا بقطع التوريد بشكل مفاجئ، نتيجة الحروب الإجرامية التي تشنها الولايات المتحدة وقوات الاحتلال كما يحدث حاليا تجاه إيران. ولا يغيب عن الأذهان ما تقوم به دولة الكيان من قطع الماء والدواء والغذاء على الشعب الفلسطيني. بهدف تركيعه وإخضاعه للشروط الامبريالية – الصهيونية.

عدا عن الأسباب السياسية الصفقة لا مبرر اقتصادي لها حيث تتوفر المصادر البديلة.

يمكن للدولة استيراد الغاز المسال من أي مكان في العالم عبر ميناء العقبة المجهز بطاقة استيعابية 490 مليون قدم مكعبة يوميا، وقد استوردت الدولة نحو 350 مليون قدم مكعبة يوميا من الغاز المسال قبل توقيع الاتفاقية مع العدو لتوفير 85 % من احتياجات البلاد.

محطة العطارات، وفرت الاتفاقية الموقعة مع الشركة الاستونية- الصينية (محطة توليد كهرباء العطارات من الصخر الزيتي) نحو 470 ميغاواط تعادل 15 % من الطلب على الكهرباء.

الطاقة المتجددة تؤمن الطاقة البديلة نحو 1132 ميغاواط ما يعادل 20 % من القدرة التوليدية للكهرباء نحو 615 ميغاواط من الطاقة الشمسية، و517 ميغاواط من طاقة الرياح.

مفارقة قطاع الطاقة: أرباح خاصة وخسائر وطنية

يعتبر قطاع الطاقة من أهم القطاعات الاقتصادية في البلاد، وقد تسبب ارتفاع تكلفة الطاقة آثارا خطيرة على القطاعات الاقتصادية والمجتمع المحلي على حدٍ سواء، ما فاقم الأزمة المالية والاقتصادية بشكل عام. ومن المفارقات الغريبة أن تحقق شركات الكهرباء الأردنية، وتوزيع الكهرباء أرباحا، في حين تحقق شركة الكهرباء الوطنية المملوكة للدولة خسائر فادحة تصل إلى (5.8) مليار دينار، وتحميل المواطنين والمؤسسات الوطنية الفروقات الكبيرة.

تشير تقارير وزارة الطاقة إلى أن متوسط سعر الشراء 81.8 فلسا لكل كيلو واط ساعة من الكهرباء المنتجة من الوقود والغاز. في حين تبلغ كلفة إنتاج الكيلوواط من الطاقة الشمسية 18 فلسا فقط وفقا للعطاء المقدم لوزارة الطاقة. الأمر الذي يستدعي إلغاء الاتفاقية مع العدو، وإجراء مراجعة جاده للاتفاقيات الموقعة مع جميع الشركات المنتجة للكهرباء، واتخاذ قرارات حاسمة من شأنها خفض كلفة الكهرباء بما يسهم في تطوير الاقتصاد الوطني وتخفيف العبء عن المواطنين وتعزز الاستقلال الاقتصادي بعيدا عن الارتهان للعدو.

اقتصاد التفاهة على أنقاض البطالة

لايكات مقابل البقاء: تيك توك في الأردن

الجماهير – نور عرفة – في أحد أحياء شرق عمان الشعبية، يجلس شاب عشريني أمام هاتفه المحمول الموضوع على حامل ثلاثي الأرجل. يراقب التعليقات تنهال عليه وهو يصرخ في بث مباشر على "تيك توك"، ويتلقى "هدايا رقمية" تترجم إلى دولارات في نهاية كل أسبوع.

الشاب، الذي طلب عدم نشر اسمه، عاطل عن العمل منذ ثلاث سنوات، تخرج من كلية تكنولوجيا المعلومات، ولم يظفر بوظيفة واحدة في مجاله. "التيكتوك هو اللي جابلي دخل بالأخير. "ما حدا بيحب يطلع تافه، بس بين الجوع والتفاهة، الناس بتختار تعيش"، يقول بصوت منخفض.

هذه الظاهرة آخذة في التوسع. على الرغم من أن التطبيق محجوب رسميا في الأردن منذ عام 2023، إلا أن أكثر من 1.6 مليون مستخدم أردني يتصفحونه يوميا باستخدام أدوات كسر الحجب. بعضهم يشاهد، والبعض الآخر ينتج محتوى، وغالبا محتوى لا يفتقر فقط للعمق، بل يصنف في خانة "الاستفزاز أو التفاهة المطلقة".

حين تصبح "السخافة" وسيلة للعيش

تشير إحصائيات إلى أن بعض المستخدمين الأردنيين يجنون ما بين 200 إلى 2000 دولار شهريا من خلال البث المباشر وتلقي "الهدايا الرقمية"، التي يرسلها المتابعون عبر التطبيق مقابل ترفيه مباشر، يدور الحديث فيه، أغلب الأحيان، حول لا شيء.

هذه الأرقام قد تبدو صغيرة بالمقياس العالمي، لكنها تعني الكثير في بلد يتجاوز فيه معدل البطالة بين الشباب 47 %، وتسجل فيه نسبة فقر مرتفعة تقارب 24 %، حسب تقديرات 2024.

"ما حدا فينا دخل تيك توك لأنه بيحب يرقص. دخلناه لأن البلد سكرت كل الأبواب"، تقول فتاة في منتصف العشرينات تدير حسابا يتابعها فيه أكثر من 150 ألف شخص، معظم محتواه من "التحديات اليومية" والمشاجرات المفتعلة.

الرأسمالية تعيد إنتاج نفسها من خلال الشاشة

ما يحدث ليس مجرد صدفة أو طفرة تكنولوجية. إنها صورة دقيقة لكيفية إعادة إنتاج المنظومة الرأسمالية لذاتها: حين تعجز الدولة عن تأمين فرص العمل، يهرع الناس نحو الاقتصاد الرقمي الهش، حيث يتم تحويل "الفراغ" إلى منتج، و"التفاهة" إلى سلعة، و"الوعي" إلى عبء.

في هذا السياق، تصبح تيك توك، رغم كونها صينية، أداة فاعلة ضمن منطق السوق الرأسمالي العالمي، لا تختلف كثيرا عن فيسبوك أو انستغرام. المنصة لا تقدم بديلا تحرريا حقيقيا، بل تساهم، ربما من دون قصد، في تعزيز ثقافة الاستهلاك الفوري، وصرف الانتباه عن القضايا الكبرى نحو تفاصيل تافهة.

مؤثرون بلا موقف وصمت في زمن الحرب

التحقيق لا يكتمل من دون الإشارة إلى سلوك من يفترض أنهم "صناع رأي". في العدوان الأخير على غزة، بدت حسابات الكثير من المؤثرين الأردنيين، باستثناء قلة قليلة، خالية من أي موقف سياسي واضح. اختار معظمهم الصمت، أو التلميح الباهت، أو الحديث عن السلام المجرد، وكأنهم في جزيرة منفصلة عن الواقع.

هذا الصمت لا يعكس فقط الجبن السياسي، بل يعكس أيضا كيف تتحول المنصات الاجتماعية إلى مساحات لإنتاج اللاموقف، حيث يخشى المؤثر من فقدان معلن، أو هبوط عدد المتابعين، أكثر مما يخشى من خسارة معناه الإنساني.

في النهاية: التفاهة ليست عرضا بل بنية

ليس من العدل جلد الفقراء الذين وجدوا أنفسهم أمام كاميرا هاتف كوسيلة للبقاء. ولكن من الضروري فهم أن هذه الظاهرة لا يمكن فصلها عن السياق السياسي والاقتصادي الأكبر. حين يتم تهميش الطبقة العاملة والشباب من كل خيارات التنمية، تتحول التفاهة إلى مشروع حياة.

هذا ما وصفه المفكرون الماركسيون بـ "بنية الهيمنة"، حيث لا تكتفي الرأسمالية باستغلال قوة العمل، بل تحتل وعي الأفراد أيضا، وتقدم لهم أشكالا جديدة من "النجاة" لا تغير شيئا من واقعهم، بل تنتج نسخة مشوهة منه قابلة للمشاركة، والإعجاب، والدفع بالهدايا الرقمية.

معاناة أبناء الأردنيات: حقوق مهدورة ووعود غير منفذة

د. ريتا الصياغ

تعد قضية أبناء الأردنيات من أبرز القضايا الحقوقية في الأردن، حيث يحرم هؤلاء الأطفال من حقهم في الحصول على الجنسية الأردنية، ما يضعهم في وضع قانوني واجتماعي هش. على الرغم من الوعود الحكومية بتوفير بعض الحقوق والامتيازات لهم، إلا أن الواقع يشير إلى أن هذه الوعود لم تترجم إلى إجراءات ملموسة على الأرض حتى اليوم.

ينص قانون الجنسية الأردني على منح الجنسية لأبناء الأردنيين، بينما يستثنى أبناء الأردنيات من هذا الحق، ما يضعهم في وضع قانوني غير مستقر. على الرغم من المطالبات المستمرة بتعديل هذا القانون، إلا أن التغيير لم يتحقق بعد، ما يثير تساؤلات حول التزام الدولة بمبادئ حقوق الإنسان والمعاهدات والاتفاقيات التي وقعتها.

بطاقة أبناء الأردنيات: خطوة ناقصة نحو المساواة

في عام 2014، أصدرت الحكومة الأردنية قرارا بمنح أبناء الأردنيات المتزوجات من غير أردنيين بطاقة تعريفية تتيح لهم الاستفادة من مزايا في مجالات التعليم والصحة والعمل والاستثمار والتملك والحصول على رخص قيادة المركبات. لكن، على الرغم من مرور أكثر من عقد على هذا القرار، إلا أن هذه البطاقة تثير تساؤلات حول فعاليتها ومدى تحقيقها للعدالة والمساواة، خصوصا في ظل التحكم الأمني بإمكانية الحصول على الميزات التي توفرها.

تحديات الحصول على البطاقة

تشير التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية إلى أن العديد من أبناء الأردنيات يواجهون صعوبات كبيرة في الحصول على البطاقة التعريفية. من بين هذه الصعوبات:

الوثائق المطلوبة: اشتراط تقديم وثائق معقدة ومكلفة، مثل جوازات سفر الآباء الأجنبية، وتصاريح الإقامة، وشهادات الميلاد، والموافقات الأمنية من دائرة المخابرات العامة.

الشرط الزمني: فرض شرط إقامة الأم الأردنية في الأردن لمدة خمس سنوات على الأقل قبل تقديم الطلب، ما يعقد الوضع بالنسبة للعديد من الأمهات.

حتى بالنسبة لأولئك الذين تمكنوا من الحصول على البطاقة، فإن العديد منهم لم يلمسوا تحسنا ملموسا في ظروفهم. فقد أظهرت تقارير إعلامية أن بعض الجهات الحكومية لا تعترف بالبطاقة، ما يحرم حامليها من الاستفادة من المزايا المقررة. على سبيل المثال، أفاد بعض المواطنين بأنهم لم يتمكنوا من الحصول على خدمات صحية أو تعليمية أو فرص العمل أو حتى تجديد رخص قيادة المركبات بسبب عدم اعتراف الجهات المعنية بالبطاقة، أو عدم الحصول الموافقات الأمنية المطلوبة.

غياب التنفيذ الفعلي

على الرغم من إصدار أكثر من 73 ألف بطاقة تعريفية، إلا أن عدد المستفيدين الفعليين من المزايا لا يزال محدودا. ويرجع ذلك إلى غياب التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة، وعدم نشر القرار الحكومي في الجريدة الرسمية، ما يجعله غير ملزم قانونيا.

يواجه أبناء الأردنيات تحديات كبيرة في مجالات التعليم والصحة والعمل، حيث يحرمون من العديد من الحقوق الأساسية التي يتمتع بها نظراؤهم. هذا الحرمان يؤدي إلى شعورهم بالعزلة والتمييز، ويؤثر سلبا على فرصهم في بناء مستقبل أفضل.

المطالبات والتطلعات

تسعى منظمات حقوقية ونشطاء إلى تعديل قانون الجنسية ليشمل أبناء الأردنيات، مؤكدين أن هذا التعديل سيساهم في تعزيز العدالة والمساواة في المجتمع الأردني. كما يعتبر هذا التعديل خطوة نحو التزام الأردن بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

إن قضية أبناء الأردنيات ليست مجرد مسألة قانونية، بل هي قضية إنسانية تتطلب تضافر الجهود لتعديل التشريعات القائمة وضمان حقوق هؤلاء الأطفال. إن تحقيق العدالة والمساواة يتطلب إرادة سياسية حقيقية وإصلاحات قانونية تضمن المساواة في الحقوق بين جميع المواطنين بغض النظر عن جنسهم.

استراتيجية الحماية الاجتماعية بين الوهم والحقيقة (1)

د. عماد خالد الحطبة

أشاع إطلاق استراتيجية الحماية الاجتماعية (2025 – 2033) شعورا بالتفاؤل لدى قطاع واسع من المهتمين بحماية المواطنين من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعصف ببلادنا، وتدفع الكثير من المواطنين إلى غياهب الفقر والبطالة والإهمال الاجتماعي.

سرعان ما يتبدد هذا التفاؤل عند الغوص في قراءة الاستراتيجية المزعومة ومحاولة التعرف على مفرداتها. النسخة الوحيدة المتوفرة هي النسخة المختصرة المكونة من مطوية من سبع صفحات لا غير. تضم المطوية عناوين من دون مضامين أو خطط تنفيذية، وتعتمد على أمثلة مختصرة لا تمنح الباحث ما يكفي من معلومات لتفكيك أحاجي هذه الاستراتيجية. تلمح الاستراتيجية إلى أنها تعتمد على استراتيجية سابقة، من دون تقديم دراسة تقييمية لتلك الاستراتيجية بما في ذلك ما حققته من إنجازات يبنى عليها أو إخفاقات يتم تجاوزها. التقييم الوحيد كان في تعليق لوزيرة التنمية الاجتماعية خلال لقاء مع تلفزيون المملكة عند سؤالها عن زيادة ميزانية صندوق المعونة الوطنية "أعتقد أنها ليست مصيبة"، ما يدفع الباحث للتساؤل عن آلية اتخاذ القرارات في الوزارة، فهل تعتمد على اعتقادات الوزيرة الشخصية، أم أنها تعتمد على دراسات علمية حقيقية؟

تستهدف الاستراتيجية من خلال ما تذكره المطوية فئات اجتماعية محددة هي: الأطفال، الرجال والنساء في سوق العمل، الأفراد والأطفال ذوي الإعاقة، وكبار السن وذلك من خلال أربعة عناوين هي: كرامة، تمكين، فرصة وصمود، وكلها عناوين "جميلة" تبقى في سياق التفكير الرغائبي، أو الوعود المعسولة إذا لم تقرن بآليات تنفيذية واضحة، وهو ما قالت السيدة الوزيرة إن فرق وزارتها تعمل على إعدادها، يؤكد ذلك أن الاستراتيجية ليست سوى تعبير عن أمنيات الوزيرة، إذ لا يمكن تصور إطلاق استراتيجية من دون قياس وسائل وإمكانيات تطبيقها بشكل مسبق، للتأكد من أنها تستجيب للحاجات الاجتماعية الحقيقية من جهة، وأنها قابلة للتطبيق من جهة أخرى.

ركزت السيدة الوزيرة في لقائها التلفزيوني على محور التمكين معتبرة أن التمكين الاقتصادي هو الوسيلة لتحقيق هذا الهدف. أما آليات هذا التمكين الاقتصادي كما عرضتها السيدة الوزيرة فتعتمد بشكل أساسي على المساعدات من خلال صندوق المعونة الوطنية، تعزيز فرصة الحصول عمل، وتسهيل إمكانيات حصول الفئة المستهدفة على القروض البنكية. أي أن الفقير أو صاحب الإعاقة الذي حصل على مبلغ من صندوق المعونة الوطنية، أو على فرصة عمل سوف يسارع إلى البنك أو الجهة المقرضة لسداد قسط القرض الذي حصل عليه، والذي يمكن أن يفوق دخله الشهري، وبهذا تجير الاستراتيجية جزءا من نتائج عملها لمصلحة الطغمة المالية التي ترسخ سلطتها على جميع مناحي الاقتصاد، فتزداد أرباح البنوك، ويغرق الفقراء في المزيد من الفقر. ولا تشير الاستراتيجية إلى تعزيز الاستثمارات الرأسمالية الحكومية كإحدى وسائل تعويز فرص الحصول على عمل، وتحيل الأمر إلى القطاع الخاص.

بالعودة إلى مفهوم الحماية الاجتماعية، فهي، كما تعرفها القوانين والمعاهدات الدولية، مجموعة من التدابير التي تهتم بمنع وإدارة والتغلب على الحالات التي تؤثر سلبا على رفاهة الشعب. يكفل الدستور الأردني الحق في الحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية الأساسية للمواطنين الأردنيين من دون تمييز. بمعنى آخر فإن الحماية الاجتماعية تشمل جميع أفراد المجتمع، وليس فئات محددة يتم اختيارها وفق آليات غير واضحة. يشهر أصحاب الاستراتيجية في وجه هذا الطرح سلاح مساعدة "الفقراء" والأقل حظا، الذين يحتاجون المساعدة، مقابل "الأغنياء" الذين لا يحتاجون هذه المساعدة، وأن المساواة بين الطرفين تعني تغييب العدالة.

بغض النظر عن المفهوم المشوه للفقر، والذي يربطه بخط محدد "خط الفقر"، وهو مفهوم رأسمالي بحت يغيب الأسباب الحقيقة للفقر والمتمثل بالسياسات الاقتصادية السائدة، ويعتمد نتائج فشل هذه السياسات لتقسيم المجتمع، فإن برامج الحماية الاجتماعية ليست المكان المناسب أو الحقيقي لترسيخ مفهوم العدالة. تبدأ العدالة من التوزيع العادل للثروة داخل المجتمع وذلك باتباع سياسات اقتصادية تستهدف تحقيق مصالح الأغلبية الساحقة من المواطنين (الكادحين)، إذ لا يعقل أن تتجاوز فاتورة أقساط وخدمة الديون في الموازنة العامة، موازنة وزارتي الصحة والتعليم، ويجري الحديث عن حماية اجتماعية. الخطوات تبدأ من ترسيخ مبدأ الضريبة التصاعدية، وتوسيع مظلة الإعفاءات الضريبية للكادحين بدلا من منحها لأصحاب المشاريع الكبيرة والاستثمارات الأجنبية، ومكافحة الفساد المالي والإداري، والأهم من كل هذا توفر إرادة سياسية حقيقية لدى السلطة وقاعدتها الاجتماعية لتحقيق العدالة المنشودة وهو أمر مشكوك فيه.

لا بد في هذا السياق من التساؤل عن بعض الجمل التي وردت في الاستراتيجية، وعلاقتها بما يجري على أرض الواقع، وما تتخذه الحكومة من قرارات. تتحدث الاستراتيجية عن توسيع مظلة التأمين الصحي لتشمل الأطفال حتى سن 18 سنة ومن هم 60 سنة، من دون طرح آلية لتطبيق وتمويل هذا التوسع. في الوقت نفسه اتخذت الحكومة قرارا بشمول الأطفال حتى سن 19 سنة ومن هم فوق 60 سنة بالتأمين ضد السرطان بتكلفة بلغت 124 مليون دينار. هل يعبر قرار وزارة الصحة عن انعدام التنسيق والتخبط داخل الوزارات المعنية، أم أن هذا القرار جزء من الاستراتيجية الموعودة؟ وإذا كانت الإجابة أنها جزء من الاستراتيجية، فهل تستهدف الحماية الاجتماعية 450 – 500 طفل يصابون بالسرطان سنويا حسب الدكتورة نسرين قطامش رئيس مركز الحسين للسرطان، في حين تبلغ نسبة وفيات الأطفال الرضع 14 طفلا لكل 1000 مولود حي؟

الأسئلة التي تثيرها هذه الاستراتيجية تتجاوز مساحة مقال واحد، لكننا نستطيع الوصول لخلاصة معقولة مفادها أن هذه الاستراتيجية ليست سوى مشروع وهمي آخر من مشاريع السلطة، الهادفة إلى إلهاء الكادحين عن نضالهم في مواجهة السياسات النيوليبرالية للسلطة المحكومة بشروط المؤسسات المالية الدولية، والمنفصلة عن واقع شعبها ومعاناته الحقيقية.

البطالة ظاهرة مصطنعة

د. عمر شاهين

شهد الأردن حالة من المد الجماهيري وازدياد الإقبال على الأحزاب الوطنية وانتشار منظمات المقاومة بعد هزيمة حزيران 1967. أحس النظام بالخوف على مصيره وضرورة استعادة وتعزيز دوره، بإبقاء الشريط الحدودي خاليا من أي تواجد عسكري خارج عن سيطرة النظام، خصوصا بعد أحداث أيلول.

كانت الخطة طموحة ومتعددة البرامج والاتجاهات، وترمي إلى إحداث تغيير اجتماعي يستهدف تقويض الطبقات والفئات الاجتماعية المحركة للثورة الوطنية الديمقراطية والسيطرة عليها، وتحديدا: البرجوازية الوطنية والطبقة العاملة والفلاحون والمثقفون والطلبة، أي بضرب القاعدة الاجتماعية للأحزاب الوطنية واليسارية.

ابتدأ النظام باستقدام العمالة الوافدة من الباكستان ولاحقا من مصر بعد عام 1970، وقام بنشرها في المناطق الحدودية المتاخمة للمحتل من أرضنا لتفريغها من العمالة الوطنية، التي شكلت تربة خصبة لانتشار منظمات المقاومة. توسعت تلك السياسة وانتشرت حتى وصلنا الآن إلى الإحلال الكامل لطبقة العمال الزراعيين. وامتدت يد النظام لتشمل التضييق على صيد الأسماك في خليج العقبة والبحر الأحمر لأسباب أمنية.

وتبع ذلك انتشار العمالة الوافدة في المدينة، وبأعداد تفوق حاجة البلاد، خصوصا في قطاع الإنشاءات الذي شهد نموا متسارعا. وترافق ذلك مع توسيع الاستيراد، لضرب الصناعة الوطنية ونشر نمط استهلاكي ترفي، وانتشار العمالة الوافدة في قطاع الخدمات، مثل حراس المساكن وعاملات المنازل.

تزامنت تلك السياسات، مع حملات القمع للسيطرة على النقابات العمالية، وتضمنت اعتقال العديد من الشيوعيين والوطنيين من النقابيين والمعلمين والطلبة، في ظل سيادة الأحكام العرفية وقانون مكافحة الشيوعية وتعطيل الدستور.

استمرت تلك الأجواء لتشمل اضطهاد المواطنين، بالمنع من العمل والسفر والابتزاز لإبعادهم عن العمل السياسي والنقابي. وعلى الرغم من الانفراجة المؤقتة في التسعينات من القرن الماضي، فالأجهزة الأمنية مستمرة في ملاحقة عشرات الآلاف من النشطاء السياسيين، بهدف ترويض جيل كامل من الشباب لإبعادهم عن النضال الحزبي المنظم، ودفعهم إما نحو العدمية أو الشعبية غير المؤطرة والفوضوية، إضافة لجهودها الرامية لحوكمة الأحزاب والنقابات المهنية.

كان من بين أهداف النظام استرضاء البرجوازية الوطنية، ومعظمها من أصحاب المشاريع الصغيرة، لإبعادها عن العمل السياسي مقابل توفير أيدي عاملة رخيصة لها في المدينة والريف، بإغراق سوق العمل بفائض من العمال الوافدين. تلك السياسة أعطت الأفضلية للعمالة الوافدة، المحرومة من التنظيم النقابي والتأمين الصحي والضمان الاجتماعي وغيرها من المنافع، على العمالة الوطنية.

لقد أثر هذا الأمر سلبا على العامل الأردني إذ أصبح خاضعا للمنافسة، نتيجة اختلاف مستوى المعيشة والأجور بين الأردن وبلدان العمال الوافدين، وهو أمر مخالف للمواد 6 و23 من الدستور وقوانين العمل وإدارة الإقامة والحدود.

نجحت تلك السياسة في تمزيق الطبقة العاملة تبعا لتقلبات سوق العمل. إذ أصبحت غير مستقرة اجتماعيا ومجزأة: شق منها عمال وطنيين 56 %، والثاني عمالة وافدة 44 %، والثالث يبحث عن عمل، وتوجه له إهانة اجتماعية بأنه "مش نافع وراسب توجيهي". واللطمة الثانية يتلقاها عندما لا يجد عملا، فيتهم بإصابته بثقافة العيب، التي جرى الترويج لها من قبل النظام على أنها السبب، للتغطية على السبب الحقيقي ألا وهو إغراق سوق العمل بالعمالة الوافدة.

لقد سادت تلك السياسة العميقة العابرة للحكومات والملوك لنصف قرن من الزمان، وهي فترة كافية لإحداث التغيير الاجتماعي المنشود، وسحب البساط من تحت أقدام الأحزاب اليسارية والوطنية. فعندما تفتقرالطبقة العاملة إلى الاستقرار الاجتماعي في تكوينها، فهذا يؤثر سلبا على تقبلها للفكر العمالي، ووعيها الطبقي لذاتها، ولدورها السياسي، إضافة للتغيرات البنيوية الموضوعية الأخرى الناجمة عن الثورات الصناعية الثالثة والرابعة.

ترصد الاستراتيجية الوطنية للتشغيل ثبات نسبة البطالة عند 14 – 15 % لعقود طويلة. وقد ارتفعت إبان جائحة كورونا ووصلت إلى 25 % وانخفضت الآن إلى 21.3 % وهي أعلى بين الإناث 31.2 %. وصلت نسبة المتعطلين من حملة الشهادات إلى 60 % على الرغم من السياسات الحكومية المعلنة.

أسفر هذا الوضع عن انتشار حالة من الاغتراب بين الناس داخل وطنهم، دفعتهم إلى الهجرة بحثا عن العمل في الخارج. وإذ بلغ عدد المغتربين قرابة المليون، ورغم وزنهم الاقتصادي، فإنهم محرومون من حقوقهم السياسية. وأدت الهجرة إلى تناقص نسبي في عدد الذكور، وإلى توجه النساء للزواج من مواطنين عرب، حيث ارتفع عددهم وذويهم إلى قرابة نصف المليون، أي تكونت فئة جديدة من السكان محرومة من كافة الحقوق.

ومع وجود أكثر من نصف مليون من الباحثين عن عمل في البلاد، أي محرومون اقتصاديا واجتماعيا فسيكونون كذلك سياسيا، فيصل المجموع لأكثر من مليوني مواطن، أي -20 25 % من السكان المهمشين سياسيا.

يزعم سدنة النظام بربحية سياساتهم، فالعمالة الوافدة تحول 1.2 مليار للخارج مقابل 2.6 مليار دينار تحويلات من المغتربين. بينما تعترف الاستراتيجية الوطنية للتشغيل بالخسائر الناجمة، فنحن نخسر العقول، وعوائد إنتاج أبنائنا العاملين في الخارج وإمكانية توظيفها داخل الوطن. وترصد الدراسة وجود صعوبات بيروقراطية وسياسية أو معيقات أمام تشغيل -15 20 ألف عامل أردني سنويا.

إن تشغيل الاردنيين وتخفيض معدل البطالة إلى أقل من 5 % هو واجب وطني يعجز النظام عنه ويرفضه. فالإبقاء على هذا الوضع يؤدي إلى تطفيش الأردنيين من وطنهم ليصبح أرضا بلا شعب. سابقا، قبل السبعينات من القرن الماضي، كان يتم ضبط الأردنيين على الحدود ومنع أصحاب المهن المطلوبة من السفر، من دون إذن من الوزارة المختصة أو الجيش.

المصلحة الوطنية تقتضي تجريم استهداف الأردنيين في سوق العمل، وتفكيك تلك السياسة الهدامة التي فرضها أعداء الأردن علينا. وينبغي وقف التلاعب بالدستور والقوانين الأردنية والالتزام بها، والمباشرة بإجراءات ضبط سوق العمل، وإحلال العمالة الوطنية بديلا عن العمالة الوافدة.

الحراك الشبابي منذ السابع من أكتوبر: الواقع والتطلعات

سليمان بدران

منذ السابع من تشرين أول/ أكتوبر لعام 2023، لم تتأخر كشباب وطلبة في الخروج إلى الساحات والميادين العامة ورفع صوتنا ليس فقط تضامنا، بل انخراطا عضويا لا يقل أهمية عن أي حراك جماهيري في أي ساحة عربية أو حتى على مستوى العالم. كانت الهتافات صاخبة، والمطالب واضحة، لم نكتف بمطلب قطع العلاقات الدبلوماسية مع الاحتلال، بل كان لصوتنا صدى مسموعا أردنيا وعربيا بما في ذلك داخل قطاع غزة. الوجوه الحماسية الشاعرة بنوعٍ من قلة الحيلة جراء ما حدث، ويحدث، لَم تهدأ عن ممارسة حقها الدستوري بالوقوف احتجاجا على السياسات التطبيعية التي ما زالت تعمل بها الحكومة حتى اللحظة من دون أي اكتراث لصوت الجبهة الداخلية الرافض لهذا النوع من التعاملات. لكن، وبعد مرور 18 شهرا ونيف، علينا أن نتوقف قليلا ونراجع أنفسنا بجرأة وموضوعية تامة:

هل فعلا أوصلنا الرسالة؟ هل أحدثنا فرقا؟ الإجابة لا تحمل الكثير من التفاؤل.

إن الغياب الواضح لقيادةٍ تنظيميةٍ موحدة على مستوى الجماهير عن هذا الحراك كان له الأثر الأبرز في غياب العمل المنظم الفاعل والضاغط على صناع القرار. افتقدنا التنسيق بين مختلف التيارات والأحزاب والحركات الشعبية. لم تبن خطة عمل واضحة، ولا تم الاتفاق على أهداف مشتركة تتجاوز مجرد الوقفات التي غلب عليها الطابع الشكلي والهتافات التي تلونت لتأخذ الطابع العاطفي. هذا التشتت جعل حراكنا أقل تأثيرا بل أقرب لانعدامه، على الرغم من قوة الحضور الجماهيري التي ازدادت يوما بعد يوم خصوصا بعد المجزرة التي ارتكبها العدو الصهيوني في المستشفى المعمداني في قطاع غزة.

ركزنا كثيرا على المشهد البصري، اللافتات، التصوير، التوثيق، لكن لم نوجه رسائل مدروسة للرأي العام الأردني والعالمي. لم نستثمر وسائل الإعلام بالشكل المطلوب. أحسنا صياغة الخطاب السياسي ولم نحسن صياغة الخطاب الموجه إلى الشارع، بل اكتفينا بالغضب دون توجيهه لمسار فعال. لا يمكننا إنكار ما واجهناه من تضييقات، من منع التجمعات إلى سحب اللافتات والأعلام والرموز وحتى الاستدعاءات الأمنية والاعتقالات. هذا الجو خلق نوعا من الخوف. ومع أن هذا لا يبرر التراجع، إلا أنه حد من زخم الحراك وقلل من استمراريته.

كان بإمكاننا أن نبني جسور تواصل مع الأحزاب اليسارية والقومية وحتى الأحزاب التي نختلف معها كليا، لكننا نلتقي معها عند المطالب الجماهيرية، والنقابات المهنية والعمالية التي لم تعط المطلوب منها شعبيا. بقينا في إطارنا الضيق المتمثل بائتلاف الأحزاب القومية واليسارية الذي تلاشى بعد الانتخابات البرلمانية.

كان تضامننا مرتبطا بالأحداث، لا نابعا من مشروع طويل الأمد. لم نحول هذا الزخم إلى عمل مستدام في الشارع أو داخل الجامعات، لا وجود لمظلة تنظيمية واسعة تضم الطلبة التقدميين في ساحة العمل الطلابي كما هو مطلوب. ولم نطور ضغطا أكاديميا لطرد الشركات الداعمة للاحتلال من اختراقها للعملية التعليمية الأردنية.

ما العمل؟

إن فشلنا في تحويل التضامن إلى مشروع دائم ليس مسألة ظرفية أو نتيجة ظروف قمعية، بل هو انعكاس مباشر لغياب البنية التنظيمية الثورية القادرة على توجيه النضال وتوفير الإطار النظري والسياسي اللازم لاستمراريته. لقد أظهر الحراك الجماهيري استعدادا عاليا للتضحية، لكنه بقي بلا رأس يقوده، بلا نظرية تسنده، وبلا أفق سياسي يرشده.

إن المهمة الآنية أمامنا ليست الدعوة لمزيد من الوقفات أو الحماسة العاطفية الموسمية، بل بناء تنظيم ثوري مركزي، قادر على الربط الجدلي بين التحرر الوطني وبين النضال الاجتماعي والاقتصادي والطبقي في الأردن.

كما أشار لينين، لا يمكن للحركة الجماهيرية أن تنتصر من دون طليعة مثقفة ثورية واعية، تحمل على عاتقها صياغة البرنامج السياسي وتنظيم الجماهير. هذه الطليعة لا تخلق عشوائيا، بل تبنى عبر دراسة منهجية للواقع، قراءة لتناقضاته، والانخراط العضوي في معارك الجماهير اليومية. ينبغي أن ننتقل من الممارسة العفوية إلى الممارسة الواعية. من رد الفعل إلى الفعل. ومن الغضب الأخلاقي إلى الفعل السياسي المنهج.

الأهم هو بناء التحالفات على أساس أيديولوجي منهجي، التحالفات لا تبنى على المشاعر المشتركة، بل على برامج بالحد الأدنى واضحة ومعلنة. علينا أن نتجاوز الخطاب الهوياتي ونتوجه لتحالف شعبي، يجمع القوى المناهضة للغطرسة الامبريالية ضمن برنامج سياسي واجتماعي مشترك.

هذا يعني السعي الجاد لبناء جبهة وطنية موحدة، تضم ليس فقط الأحزاب القومية واليسارية، بل أيضا شرائح من الحركة العمالية، النقابات المهنية، الأكاديميين، والمثقفين المستقلين.

لا يمكن لمشروع تحرر وطني أن ينجح من دون ربطه بالقضايا الاجتماعية المحلية. إن التطبيع ليس فقط خيانة سياسية، بل هو وجه من أوجه تحالف رأس المال المحلي مع الإمبريالية العالمية. علينا أن نربط بين النضال ضد التطبيع والنضال ضد الخصخصة، الفقر، البطالة، والتبعية الاقتصادية. هكذا فقط نفهم أن فلسطين ليست فقط قضية قومية بل هي قضية طبقية.

تراجع الاحتجاجات العمالية مع انحسار الحريات العامة

الجماهير - أصدر المرصد العمالي الأردني تقريره الدوري عن الاحتجاجات العمالية. ويشير التقرير الى تراجع متواتر منذ اكثر من عشر سنوات لاحتجاجات العمالية في الأردن. ففي حين تجاوز عدد الاحتجاجات في الأعوام 2011 و2012 و2013 الـ (800) احتجاج، تناقص هذا العدد خلال العام 2023 الى (89) احتجاج، والى (51) احتجاج في العام الماضي.

وعزا المركز هذا التراجع الذي وصفه بانه يعكس فجوة مقلقة بين مطالب العاملين واستجابة أصحاب القرار الى جملة عوامل، من أبرزها: التهديدات التي يتعرض لها العاملون عند التعبير عن مطالبهم، بما في ذلك التلويح بالفصل أو المساءلة، وضعف استجابة الجهات الرسمية وغالبية أصحاب العمل لهذه المطالب، حيث أشار التقرير أن 80.4 % من الاحتجاجات العمالية التي نفذت في الأردن خلال عام 2024 لم تحقق مطالب منفذيها.. وهو ما دفع العديد من العاملين للعزوف عن تنفيذ الاحتجاجات لقناعتهم المسبقة بعدم جدواها، فضلا عن قيام أصحاب العمل بثني العمال عن الاحتجاج بممارسة ضغوط مباشرة عليهم، او بتقديم وعود للعاملين المحتجين، سرعان ما تراجعوا عنها بعد انهاء العمال لاحتجاجاتهم.

وقد أضاف التقرير هذا العام سببا إضافيا الى الأسباب التي تتكرر في جميع تقاريره السابقة يتمثل في التأثيرات الاجتماعية والسياسية الناتجة عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وحرب الإبادة التي ما زال يمارسها هنالك، حيث ساهم التحول في المزاج العام لدى المواطنين في دفع قطاعات واسعة من العاملين إلى تعليق تحركاتهم الاحتجاجية تضامنا مع الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية.

أما فيما يتعلق بأسباب الاحتجاجات، فقد تصدرت المطالب المتعلقة بالأجور، سواء تأخير صرفها أو المطالبة بزيادتها، قائمة الدوافع بنسبة 35.3 %، تلتها الاحتجاجات المرتبطة بالاعتراض على أنظمة وقوانين وإجراءات أثرت سلبا على ظروف العمل بنسبة 29.4 %. كما جاءت الاحتجاجات ضد الفصل من العمل في المرتبة الثالثة بنسبة 13.7 %، ثم الاحتجاجات متعددة المطالب بنسبة 7.8 %، بينما شكلت الاحتجاجات المتعلقة بالحماية الاجتماعية وشروط الصحة والسلامة المهنية وبيئة العمل الملائمة 5.9 %. وسجلت أقل نسبة احتجاجات تلك المتعلقة بالمطالبة بالتثبيت وتوفير فرص العمل بنسبة 3.9 % لكل منهما.

وفي ما يتعلق بالقطاعات التي نفذت فيها الاحتجاجات، استأثر القطاع الخاص بالنسبة الأكبر من التحركات العمالية بنسبة 39.2 %، يليه القطاع العام بنسبة 35.3 %، فيما بلغت نسبة احتجاجات المتقاعدين 21.6 %، واقتصرت احتجاجات المتعطلين عن العمل على 3.9 % فقط. كما أظهر التقرير أن غالبية الاحتجاجات – وللعام الرابع عشر على التوالي – نفذتها فئات عمالية لا تنتمي إلى أطر نقابية، بنسبة 54.9 %، الأمر الذي يعكس ضعف التمثيل النقابي وقدرته على التعبير عن هموم العمال وتنظيمهم بشكل جماعي. في المقابل، نفذ المتقاعدون 21.6 % من الاحتجاجات، تلتهم النقابات العمالية الرسمية والمستقلة بنسبة 19.6 %، فيما جاءت احتجاجات المتعطلين في المرتبة الأخيرة.

أما على مستوى القطاعات الاقتصادية، فقد احتل المتقاعدون المرتبة الأولى بنسبة 21.6 % من إجمالي الاحتجاجات، تلاهم قطاع البلديات بنسبة 17.6 %، فقطاع الطاقة بنسبة 15.7 %، ثم قطاعا النقل والخدمات بنسبة 13.7 % لكل منهما، في حين بلغ عدد الاحتجاجات في قطاع التعليم 5 احتجاجات فقط بنسبة 9.8 %، بينما لم تسجل سوى احتجاج واحد في كل من قطاعي الصحة والصناعة بنسبة 2.0 % لكل منهما.

وفي ضوء هذه المعطيات، أوصى المرصد العمالي بضرورة تعزيز فعالية أدوات الرقابة والتفتيش العمالي التي تقوم بها وزارة العمل لضمان الامتثال لقانون العمل، وتطوير آليات إنفاذ التشريعات العمالية بما يحد من الانتهاكات بحق العاملين. كما دعا إلى ضمان حرية التعبير والتنظيم النقابي، وخلق بيئة آمنة تسمح للعاملين بالمطالبة بحقوقهم دون خشية من العقوبات أو فقدان وظائفهم، والعمل على معالجة الأسباب البنيوية التي تدفع العمال للاحتجاج، وخاصة ضعف الأجور والحماية الاجتماعية وبيئة العمل غير العادلة. وشدد على أن انخفاض عدد الاحتجاجات لا يعني بالضرورة تحسن ظروف العمل، بل قد يعكس مناخا من التقييد والردع يجب معالجته ضمن رؤية إصلاحية شاملة لسوق العمل.

تجميد العقوبات ومتطلبات إعادة بناء سورية

بشار المنير*

في مشهد غير مسبوق سياسيا وإعلاميا، اتصف بالكذب والمخاتلة وتوزيع الابتسامات، قرر (ترامب) في زيارته للخليج تجميد العقوبات والحصار على الشعب السوري مؤقتا، بعد أن تسببت بكوارث معيشية واجتماعية وإنسانية لملايين السوريين، ثم أنكر بعد ذلك في حديث صحفي علمه بالآثار المدمرة التي تركتها هذه العقوبات على المواطنين السوريين!! وعاد إلى ديـاره محملا بنحو خمسة تريليونات دولار!! بعد أن وضع أمام الرئيس السوري الانتقالي حزمة شروط لرفع العقوبات النهائي.

بداية نؤكد في الحزب الشيوعي السوري الموحد، رأينا في العقوبات الأميركية والحصار الاقتصادي الظـالـم الـذي فـرضـتـه الـإدارة الأميـركـيـة عـلـى بـلادنـا، سلوكا عدوانيا جائرا، وهو عدوان مباشر على الشعب الـسـوري يناقض جميع المعايير الأخلاقية والإنسانية والقانونية، وهي لم توجه – كما ادعـت الإدارة الأميركية آنـذاك- ضد النظام السابق وقـادتـه، بل تقصدت هـذه العقوبات إفقار وإذلال السوريين الذين تحولوا خلال سنوات الجمر إلى باحثين عن اللقمة والدفء والدواء وفرص العمل، وأجبر معظمهم، أي نحو 90 %، على التحول إلى خانة الفقر، في بلد يشهد الجميع أنه كان الأغنى في المنطقة، وذلـك في سعي محموم لتطويع إرادة الشعب السوري، وثنيه عن التمسك بثوابته الوطنية المتمثلة بالسيادة ووحـدة الأرض والـشـعـب، ومـقـاومـتـه لأطماع الكيان الصهيوني في استباحة المنطقة العربية، ومساندة الشعب الفلسطيني في مواجهته للاحتلال الصهيوني.

لن نطيل البحث في المقاصد التي سعت إليها الإدارة الأميركية من فرض العقوبات والحصار، لكننا سنوجز ونؤكد أن المخطط الأميركي – الصهيوني للشرق الأوسـط، يتطلب إرغـام الـسـوريـين على (نسيان) إرثهم الوطني، وذاكرتهم الـحـيـة، وطـمـوحـهـم الـمـشـروع، ومعاييرهم المجربة في التحديد والتمييز بين الـعـدو والصديق، وتحويلهم إلى مهللين للمخطط المذكور الهادف إلى إعادة "ترتيب" المنطقة العربية وتقسيمها تمهيدا لاستباحتها مـن قـبـل الكيان الصهيوني، الذي يحتل جزءا غاليا من أرضنا، والـذي ارتكب المجازر بحق الشعب الفلسطيني خلال عـقـود، ويبيد الـيـوم بالأسلحة الأميركية سكان غزة وبقية المناطق الفلسطينية، ويخطط في السر والعلن لاستباحة المنطقة العربية بأسرها.

لقد أظهرت مؤشرات عدة خلال فـتـرة قـصـيـرة، ومـن خـلال أول الاستحقاقات، وهو مؤتمر الحوار الوطني، أن اللون الواحد سيطغى على جميع الاستحقاقات اللاحقة، وأن شعار (من يحرر يقرر) الذي رفعه بعض قيادات (الهيئة) تحول إلى سلوك عملي، على الرغم من تناقضه مع طموحات السوريين إلى سورية الجديدة الموحدة، فكان حوارا مع الذات لا مع الآخر المتنوع والمختلف، وخرج بتوصيات مسبقة الصنع بصيغ عامة لا تضمن توحيد الأطياف السورية، ولا تضع الإطار الديمقراطي التعددي الذي يمنع إعـادة إنـتـاج التفرد والاستئثار والاستبداد.

أما المؤشر الثاني، فكانت أحداث الساحل الـسـوري، التي تحولت إلى (مقتلة) أعـادت إلى الأذهان التحريض والتجييش الديني والـطـائـفـي، واسـتـخـدام المراكز الدينية ومشاعر المتدينين لاضطهاد الطائفة العلوية، بزعم أنها حاضنة رموز النظام السابق، هذه (المقتلة) الـتـي أدت إلى استشهاد آلاف المدنيين الأبرياء من جهة، والتخوف من استمرارها في مناطق أخرى، وبأشكال أخـرى من جهة ثانية، علما أن هذه الطائفة كانت خلال عقود تسلط النظام المنهار من أكثر الأطياف تضررا باستثناء قلة منها استغلت نفوذها لتلبية مصالحها الضيقة المعادية لمصالح الوطن والشعب، وجـاء المؤشر الثالث، وهـو إصـدار الإعلان الدستوري الذي صاغته لجنة اللون الواحد، والذي لم ينص صراحة على تبني الديمقراطية التي ناضل السوريون مـن أجـلـهـا، والـذي افـتـقـد إلى الضمانات الواضحة لبناء سورية الجديدة الديمقراطية.. المدنية.. التشاركية، ليكتمل المشهد المتسم بـالـلـون الـواحـد، الـذي سـيـراه السوريون في الأيام القادمة.

لقد أعلن حزبنا الشيوعي السوري الموحد تنديده بقتل المدنيين في الـسـاحـل الـسـوري، كما عـارض الإعـلان الـدسـتـوري، وأكـد أن المطلوب اليوم إجـراء مصالحة وطنية شاملة وفي جميع المناطق، تضع القاعدة الراسخة لإعادة توحيد أطياف الشعب السوري التي تشكل حسب اعتقادنا حجر الزاوية لبناء سورية الجديدة.

لقد عانى السوريون خلال الحرب فـقـدان الآبـاء والأبـنـاء والتهجير القسري، ودمرت قطاعات الإنتاج في بلادهم، وخسـروا ممتلكاتهم ووظائفهم ومـوارد أرزاقهم، وذلك بسبب الاحتكام إلى السلاح بدلا من اعتماد الحكمة والحوار.

سورية الجديدة لا تبنى باستمرار إنتاج الأحقاد، ولا بالشحن الديني والطائفي، ولا بسلوك الانتقام والثأر بدلا عن العدالة، بل بتجاوز الماضي، والتطلع إلى المستقبل الذي يريده السوريون معبرا عن وحدتهم لبناء بلادهم السيدة، الديمقراطية، المحررة لأرضها المحتلة، والخالية من الاحتلال الصهيوني والأميركي والتركي، والداعمة لنضال الشعب الفلسطيني، وحقوقه المشروعة بالعودة وتقرير المصير.

إننا نرى اليوم أن رفع العقوبات- بغض النظر عن الآليات- أسعد جميع السوريين، وهو – حسب اعتقادنا- فرصة سانحة لتحقيق نقلة في حياة الشعب السوري بعد سنوات الجمر الطويلة، لكن المطلوب النظر إلى هـذه المسألة وفـق منظور سياسي يرتكز على الثوابت الوطنية السورية، إضافة إلى متطلباته الاقتصادية.

ويضع حزبنا أمام الإدارة الحالية للبلاد حزمة مـن العوامل التي تصب في تحقيق هذه الغاية:

١-الـتـمـسـك بـالـثـوابـت الوطنية السورية، والتي تتمثل في استعادة كل شبر من الأرض السورية المحتلة، ووحدة سورية أرضا وشعبا، ورفض التقسيم، والوقوف دائما مع شعبنا الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الصهيوني، والـدفـاع عـن حقوقه المشروعة في العودة وتقرير المصير، وإقامة دولته الوطنية على أرضه.

٢- على الـإدارة الحالية للبلاد الرضوخ لإرادة جميع السوريين عبر تحقيق مصالحة وطنية بين الجميع، وتنظيم حوار وطني شامل، يضم الأحزاب السياسية والأطياف السياسية والاجتماعية والإثنية، حـوار حقيقي وجـدي لا شكلي، تشكل مخرجاته توحيدا لكلمة الشعب السوري الطامح منذ عقود إلى مجتمع تعددي.. ديمقراطي، يستند إلى عقد مواطنة جديد، جوهره عدم التمييز بين السوريين بسبب الجنس والمعتقد والانتماء الإثني، ويضمن الجميع حقوقهم السياسية والدستورية والثقافية، ويلغي إلى الأبد الشحن الطائفي والإثني واستغلال الدين.

٣- دعوة الاقتصاديين السوريين إلى حوار وطني واسع، للتوافق على نهج اقتصادي تعددي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتوازنة، ويعيد إعمار سورية.

٤- تشكيل حكومة جديدة ومجلس تـشـريـعـي يـضـم ممثلي جميع الأطياف السياسية والاجتماعية، فسورية أمـام منعطف استثنائي يتطلب اتخاذ قرارات مصيرية تعبر عن إرادة الجميع.

٥- تنشيط الحياة السياسية، وتفعيل دور النقابات وهيئات المجتمع المدني، وهذا يتطلب إلغاء القرار الجائر بحل الأحزاب.

سورية أمام مفترق تاريخي، وعلينا الاختيار، ولا نـرى طريقا آمنا إلا التمسك بثوابتنا.. وهويتنا.. وإرثنا الوطني وسيادتنا.. ووحدة أرضنا وشعبنا.

*عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري الموحد-رئيس تحرير جريدة النور.

لسد الفجوة في القانون الدولي

الصين تطلق المنظمة الدولية للوساطة

الجماهير - في حفل حضره ممثلون عن 85 دولة و20 منظمة دولية، أعلنت وزارة الخارجية الصينية مؤخرا عن تأسيس "المنظمة الدولية للوساطة (IOMED) بـمـشـاركـة 33 بلدا مؤسسا للمنظمة، على أن يبدأ عمل المنظمة بحلول نهاية العام الجاري.

وبحسب وزيـر الخارجية الصيني تهدف المنظمة الجديدة إلى سد الفجوة في القانون الـدولي فيما يتعلق بآلية الوساطة وفقا لأهداف ومـبـادئ ميثاق الأمـم المتحدة والمساهمة في الحوكمة العالمية، وإلى التوسط بين الدول، وبين مواطني دولة ما ومواطني دول أخرى، وبين الكيانات الدولية الخاصة.

وأضاف الوزير الصيني: إن المنظمة سـتـعـزز الـحـل الـسـودي للنزاعات الدولية، وسوف تسهم في التغلب على منطق "اللعبة الصفرية" في العلاقات الدولية القائمة على فهم "إذا خسرت أنت، فأنا الفائز".

وقـد تـم اختيار هونغ كونغ مقرا للمنظمة الجديدة، نظرا لأن عودة هذه المنطقة إلى السيادة الصينية سلميا بـعـد عـقـود طـويـلـة من خضوعها للسيطرة الاستعمارية البريطانية يعد مثالا ناجحا للحل السلمي للنزاعات الدولية، ولأن النظام القانوني المعتمد في هونج كونج يتوافق مع القانون الأنجلو ساكسوني والقانون الأوروبي القاري، ما يكفل لها ظروفا مناسبة للوساطة في حل النزاعات بالوسائل السلمية.

من جهته، قال الرئيس التنفيذي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، جـون لي، إن المنظمة الـدولـيـة للوساطة ستتمتع بوضع مماثل لمحكمة العدل الدولية ومحكمة التحكيم الدائمة في لاهاي بهولندا.

وتعد المنظمة الجديدة، بحسب المسؤولين الصينيين، أول منظمة قانونية بين الحكومات على مستوى الـعـالـم مـكـرسـة لـحـل الـنـزاعـات الدولية من خلال "الوساطة" التي تتوافق تماما مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. فضلا عن أنها أحد الإجراءات الودية الهامة لتسوية النزاعات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، الذي يحترم بشكل كامل إرادة الأطراف المعنية، كما أنها تتمتع بميزة إضافية تتمثل في المرونة الأكبر.

محاولات كسر الحصار عن غزة بين المنع والتضييق

أ.د. جهاد حمدان

سرعان ما تحول الحصار الذي فرض على قطاع غزة عام ٢٠٠٧ إلى منظومة متكاملة من العقوبات، لم تقف عند حدود الاحتلال الصهيوني وحـده، بل امتدت لتشمل أشكالا من التواطؤ الإقليمي والدولي. ولم تكن محاولات كسره مجرد مساع إنسانية لتوصيل الأغذية والأدوية، بل شكلت، في جوهرها، صراعاً رمزيا بين الحرية والاحتلال، بين عزيمة الشعوب وإرادة القهر، بين عالم يختنق بالظلم والصمت، ومجموعات من الأحرار يصرون على الوصول إلى الشاطئ المحاصر، بين الضمير الإنساني والقوى الفاشية المتوحشة في منطقتنا والعالم.

في كل مرة انطلقت فيها سفينة نحو غزة، لم تكن فقط محملة بالغذاء والدواء، بل بالمعنى، والرسالة، والإدانة لدولة الكيان وأميركا وشركائهما في العدوان والتجويع والإبادة والتآمر. كانت دولـة الكيان تسد البحر. لم تكن سفينة "مادلين" سوى فصل جديد من هذا الصراع، حيث أبحر اثنا عشر متضامنا نحو غزة، عاقدين العزم على أن تصل رسالتهم حتى وإن لم يصلوا. وبمجرد أنْ اقتربت السفينة من الساحل، أطلقت قوات الاحتلال تهديداتها المعتادة، وحشدت زوارقها في البحر، ثم اقتادتها إلى ميناء أسدود واعتقلت ركابها ثم أبعدتهم إلى بلدانهم على مرأى ومسمع من العالم، وبحماية أميركية مطلقة. وتظاهر مئات الألوف في فرنسا وغيرها مجددين دعمهم للشعب الفلسطيني وحقه في الحرية وإقامة دولته الوطنية المستقلة، موجهين تحيتهم لأبطال مادلين، ومراكمين مدماكا جديدا من العزلة حول دولة الصهاينة.

وهناك التضامن من البر الذي تمثل في حملة اللجنة الدولية لكسر الحصار عن غزة ومن ترتيباتها أن يصل المشاركون إلى القاهرة، ثم يسافرون إلى مدينة العريش. ومنها تبدأ المسيرة نحو معبر رفح سيرا على الأقدام مسافة ٤٠ كم. ووصل إلى مطار القاهرة مئات المتضامنين من أوروبا وأفريقيا والبلدان العربية. وفي الوقف نفسه، انطلقت قافلة مغاربية ضخمة (مسيرة الصمود) بالحافلات من تونس بتنظيم من اتحاد العمال والهلال الأحمر، ضمت أكثر من ثلاثة آلاف متضامن من عشرات الدول، وكان من المفترض أن تلتقي في مصر وتواصل طريقها سيرا على الأقدام نحو معبر رفح.

غير أن ما فاجأ الكثيرين، وأثار غضبا ممزوجا بخيبة قومية، هو الدور الذي قامت به جارة غزة البرية، مصر، فاستبقت وصول المشاركين بكشرة وعبوس. هزت كتفيها ومطت شفتيها، ثم نفثت عجز سلطاتها وقالت: ممنوع. وقوبلت طلائع الواصلين بإجراءات أمنية عنيفة: اعتقالات في الفنادق والشوارع، مصادرة جوازات، وترحيل فوري من المطارات، من دون أي احترام لصفة أو خلفية المشاركين، ومنهم حفيد الزعيم نيلسون مانديلا، في مشهد قال عنه أحد المشاركين: "ما هكذا تقابل رسالة التضامن، ولا هكذا يصان الأمن". ويزيد المشهد مرارة ما ورد من شهادة مباشرة أخرى: "لم يكن هناك أي اعتراض رسمي على المشاركة ولم تصدر السلطات تحذيرا واحدا. لكن في اللحظة الحاسمة، تحركت أجهزة الأمن بقوة وقسوة، واعتقل العشرات، وتم تفريق المجموعة، وجرى التعامل معهم بأسلوب عنيف لا يليق بوفود جاءت تحمل رسالة حياة". هذه التجربة المؤلمة لم تقتصر على مصر، بل امتدت إلى ليبيا، حيث قامت قوات موالية لحفتر باعتقال نحو ٣٠٠ مشارك من المغاربة والتونسيين في طريقهم إلى مصر، في خطوة بدا أنها نفذت بتنسيق إقليمي مباشر.

من المفهوم أن تعترض السلطات المصرية بالذات لدواع تتصل بالأمن الوطني على دخول أشخاص بعينهم إلى مصر بشكل عام أو للمشاركة في حملة التضامن العالمية لوقف العدوان الصهيوني على غزة وكسر الحصار الفاشي على شعبها. والزعم أن بعض الجماعات السياسية المعادية للنظام المصري قد تقوم بإرسال أشخاص إلى مصر بقصد التخريب تحت يافطة التضامن العالمي، فيظل مفهوما أيضا. ولا بلد في العالم يتسامح مع دخول هكذا أشخاص إلى أراضيه. أما أنْ يتحول هذا الإجراء المتعارف عليه في أعراف وتعليمات السفر والعبور إلى فزاعة يطال فعلها المشاركة التضامنية الواسعة من مختلف أرجاء المعمورة فغير مفهوم. فهناك شخصيات سياسية وبرلمانية أوروبية وإفريقية ومنهم حفيد الزعيم نيلسون منديلا حجزت جوازات سفرهم في المطار وتعرضوا لمعاملة سيئة ومهينة من السلطات وجرى إبعادهم.

هل تصب إجراءات التضييق والمنع في الحفاظ على أمن البلدان التي تمارس سلطاتها هذه الإجـراءات؟ قطعا لا. فالصلف الصهيوني وخطط حكوماته المتعاقبة لتدمير مقدرات الشعوب العربية واحتلال أراضيها لا تستثني بلدا عربيا واحدا حتى لو خضع لها وطبع معها. فمصر، مهوى القلوب، تقع على رأس قائمة أطماع دولة الكيان إن نجحت بدعم الإمبرياليين في واشنطن والغرب بعامة في تطويع غزة وإخضاع إيران. فهل سيكون هناك مسيرات صمود أو حتى حركات جماهيرية للتضامن معها؟

نقطة أخرى هناك من يقول إن التعامل مع مسيرات التضامن عبر مصر تشكل عبئا على حكومتها وتحرجها أمام الرأي العام العربي والعالمي ويطالب بأن تتوجه جهود التضامن مع غزة نحو تنظيم المزيد من الاحتجاجات داخل بلدان المشاركين في المسيرات. هذا قول حق ولكنه يحتاج إلى تدقيق. الحق أن جميع الشعوب العربية يجب أن تنظم احتجاجات واسعة في بلدانها دعما لغزة والشعب الفلسطيني. ويجب أن تكسر مواقف الحكومات التي تمنع هذه الفعاليات. فهناك عواصم ومدن عربية لم تشهد مظاهرة واحدة تضامنية أو شهدت تجمعات محدودة بسبب قمع السلطات للحريات العامة فيها. وما يحتاج إلى تدقيق هو أن مصر عندما تيسر وتنظم دخول المتضامنين، فإنها تراكم عناصر قوة شعبية وجماهيرية في معركتها القادمة مع الغزاة.

حين يستخدم التجويع سلاحا للإبادة الجماعية

كريس هيدجز*

هذه هي النهاية. الفصل الأخير الملطخ بدماء الإبادة الجماعية. سينتهي قريبا، ربما أسابيع. مليونا إنسان يخيمون بين الأنقاض أو في العراء. يقتل العشرات ويصابون يوميا بقذائف وصواريخ وطائرات مسيرة وقنابل ورصاص جيش الاحتلال الإسرائيلي. يفتقرون إلى الماء النظيف والدواء والغذاء. لقد وصلوا إلى حافة الانهيار. مرضى، جرحى، مذعورون، مهانون، مهملون، معدمون، يتضورون جوعا بلا أمل.

في الصفحات الأخيرة من هذه القصة الروعة، تمارس إسرائيل سادية مطلقة حيث تغري الفلسطينيين الجائعين بوعد بالطعام، وتجذبهم إلى الشريط الضيق والمزدحم على طول تسعة أميال بمحاذاة الحدود المصرية. وتحول هذه الدولة بالتعاون مع مؤسسة غزة الإنسانية (GHF) التي تحمل اسمها الساخر، والممولة، حسب بعض المصادر، من وزارة حربها والموساد، التجويع إلى سلاح، وتستدرج الفلسطينيين إلى جنوب غزة بالطريقة ذاتها التي استدرج بها النازيون اليهود الجائعين في غيتو وارسو إلى القطارات المتجهة إلى معسكرات الموت. الهدف ليس إطعام الفلسطينيين. لا أحد يزعم جديا وجود طعام أو مراكز إغاثة كافية. الهدف هو حشر الفلسطينيين في مجمعات خاضعة لحراسة مشددة تمهيدا لترحيلهم.

ماذا سيحدث بعد ذلك؟ لقد توقفت منذ مدة طويلة عن محاولة التنبؤ بالمستقبل. لكن للقدر طريقته في مفاجأتنا. ستكون هناك لحظة انفجار إنساني نهائي في مجزرة غزة البشرية. نراها في الحشود المتزايدة من الفلسطينيين الذين يتدافعون للحصول على طرد غذائي، مما أدى إلى قتل متعهدين صهاينة وأميركيين ما لا يقل عن 130 شخصا وجرح ما ينوف عن 700 خلال الأيام الثمانية الأولى من توزيع المساعدات. نراها كذلك في تسليح بنيامين نتنياهو لعصابات مرتبطة بتنظيم داعش في غزة تنهب المساعدات الغذائية. إن إسرائيل هي من اغتال المئات من موظفي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، ومن الأطباء والصحفيين والموظفين الحكوميين والشرطة، وهي من دمر نسيج المجتمع المدني. وأظنها ستسهل عمل فتحة في السياج على طول الحدود المصرية ليتدفق منها الفلسطينيون اليائسون إلى سيناء. ربما ينتهي الأمر بطريقة أخرى. لكنه سينتهي قريبا. لم يعد بمقدور الفلسطينيين تحمل المزيد.

نحن - شركاء كاملون في هذه الإبادة - سنكون قد حققنا هدفنا المريض بإفراغ غزة وتوسيع "إسرائيل الكبرى". سنسدل الستار على الإبادة الجماعية التي تبث على الهواء مباشرة. سنكون قد سخرنا من برامج دراسات الهولوكوست المنتشرة في الجامعات، والتي اتضح أنها لم تهيئنا لإنهاء الإبادة الجماعية، بل لتأليه إسرائيل كضحية أبدية وإعطائها رخصة لارتكاب مجازر جماعية. ويتحول شعار "لن يتكرر هذا أبدا" إلى مجرد نكتة سمجة. ويصير القول إننا مدانون عندما نملك القدرة على وقف الإبادة الجماعية ولا نفعل، لا ينطبق علينا. فالإبادة الجماعية أصبحت سياسة رسمية يقرها ويدعمها الحزبان اللذان يتناوبان السلطة في بلادنا.

لم يبق الكثير لنقوله. ربما يكون هذا هو الهدف: أنْ نصبح عاجزين عن الكلام. أنْ نشعر بالشلل. وقد يكون ذلك أيضا ضمن المخطط: أنْ نشعر بالصدمة المقصودة. لا شيء نفعله يمكن أن يوقف القتل. نشعر بالعجز، لا حول لنا ولا قوة. لقد أصبحت الإبادة الجماعية مشهدا مألوفا على شاشات التلفزة.

لقد توقفت عن مشاهدة الصور. صفوف الأجساد الملفوفة بالأكفان. الرجال والنساء المقطوعو الرؤوس. العائلات التي أحرقت أحياء في خيامها. الأطفال الذين فقدوا أطرافهم أو أصيبوا بالشلل. وجوه الموت المغطاة بالغبار. صراخ الحزانى. وجوه المتعبين. لا أستطيع النظر. هذه الإبادة الجماعية ستطاردنا. ستحفر عميقا في التاريخ بقوة إعصار تسونامي. ستقسمنا إلى الأبد. لا عودة إلى الوراء. وكيف سنتذكر؟ وقد فقدنا الذاكرة.

وبعد أن ينتهي كل شيء، سيعيد كل من دعم الإبادة أو تجاهلها أو لم يفعل شيئا، كتابة التاريخ، بما في ذلك تاريخه الشخصي. من الصعب أنْ تجد شخصا في ألمانيا اعترف بعد الحرب أنه كان نازيا، أو تجد أحدا في الولايات الجنوبية في أميركا اعترف أنه كان عضوا في جماعة الكوكلوكس كلان بعد انتهاء الفصل العنصري هناك. أمة كاملة من الأبرياء، بل من الضحايا. سيكون الأمر كذلك هنا أيضا. نحب أنْ نعتقد أننا كنا سننقذ آن فرانك (الفتاة اليهودية التي كتبت مذكراتها أثناء اختبائها من النازيين). الحقيقة مختلفة تماما. الحقيقة أننا كنا مشلولين بالخوف، كان معظمنا سينقذون أنفسهم فقط، حتى لو على حساب الآخرين. لكن هذه الحقيقة يصعب مواجهتها. هذا هو الدرس الحقيقي للهولوكوست. ومن الأفضل محوه.

كتب عمر العقاد في كتابه "يوما ما، سيظل الجميع ضد هذا دائما"**:

"حين تقضي طائرة مسيرة على شخص مجهول الهوية في الطرف الآخر من العالم، من منا سيجرؤ على الاعتراض؟ ماذا لو قيل إن القتيل كان إرهابيا؟ ماذا لو صدق الناس الاتهام المسبق، فوصمونا بالتعاطف مع الإرهاب، وتعرضنا للتهميش والتوبيخ؟ الناس في العادة يحركهم الخوف من أسوأ ما قد يصيبهم. فبالنسبة للبعض، يكمن الرعب في أن يمحى نسلهم في غارة صاروخية، وأن تدمر حياتهم بالكامل، ثم يقدم كل ذلك تحت غطاء محاربة الإرهابيين. أما البعض الآخر، فأقصى ما يخيفهم هو أنْ يتعرضوا للتوبيخ أو لاتهامات قاسية."

لا يمكنك أن تدمر شعبا: تقصفه بشكل مكثف على مدى 20 شهرا، تمحو منازل أبنائه وقراهم ومدنهم، وتقتل عشرات الآلاف من الأبرياء، وتفرض حصارا صارما لتجويعهم، وتطردهم من أرضهم التي عاشوا فيها قرونا، ثم لا تتوقع ردة فعل. ستنتهي الإبادة. وسيبدأ الرد على هذا الإرهاب الذي يمارسه الاحتلال. من يظن غير ذلك لا يعرف شيئا عن الطبيعة البشرية أو التاريخ. فمقتل دبلوماسيين صهاينة في واشنطن والهجوم على مؤيدين لدولة الاحتلال في احتجاج في بولدر، كولورادو، ليسا سوى البداية.

تحدث حاييم إنجل، الذي شارك في انتفاضة معسكر الإبادة النازي "سوبيبور" في بولندا، عن هجومه على أحد الحراس بسكين قائلا:

"لم يكن قرارا واعيا، بل رد فعل فوري. قلت لنفسي: لنفعلها. ذهبت مع الرجل إلى المكتب وقتلنا الألماني. مع كل طعنة كنت أقول: هذه لأبي، وهذه لأمي، وهذه لكل هؤلاء الناس، ولكل اليهود الذين قتلتموهم."

هل يتوقع أحد أن يتصرف الفلسطينيون بشكل مختلف؟ كيف يمكن أن يكون رد فعلهم، وهم يرون أوروبا والولايات المتحدة، من يرون أنفسهم حاملين مشعل الحضارة، يدعمون حرب إبادة قتلت آباءهم وأمهاتهم، واحتلت أرضهم، وسوت مدنهم بالأرض؟ كيف لا يكرهون من فعل بهم ذلك؟

ما هي الرسالة التي نقلتها هذه الإبادة إلى الفلسطينيين، بل إلى شعوب جنوب هذا العالم كافة؟

الرسالة واضحة تماما: أنتم لا قيمة لكم. لا ينطبق عليكم القانون الإنساني. معاناتكم، وموت أطفالكم، لا تعني لنا شيئا. أنتم مجرد حثالة. تستحقون القتل والتجويع والاقتلاع. وجودكم عبء على البشرية يجب التخلص منكم، ومحوكم من على وجه الأرض.

ويتابع العقاد:

"لحماية قيم العالم المتحضر، لا بد من حرق مكتبة. تفجير مسجد. إحراق أشجار زيتون. ارتداء ملابس داخلية لنساء هربن من الموت، ثم التقاط الصور، تسوية جامعات بالأرض، نهب المجوهرات والفن والطعام والبنوك، اعتقال أطفال لأنهم قطفوا خضارا، إطلاق النار على أطفال يرشقون الحجارة، عرض الأسرى بملابسهم الداخلية، تكسير أسنان رجل ودفع فرشاة حمام في فمه، إطلاق كلاب شرسة على رجل مصاب بمتلازمة داون ثم تركه ليموت. وإلا فقد ينتصر العالم غير المتحضر".

هناك أناس أعرفهم منذ سنوات، لن أتحدث إليهم مجددا. إنهم يعرفون ما يجري. من لا يعرف؟ لكنهم لن يخاطروا بإزعاج زملائهم لهم، أو باتهامهم بمعاداة السامية، أو بفقدان مكانتهم، أو بتعرضهم للتوبيخ أو الطرد من وظائفهم. إنهم لا يواجهون خطر الموت كما يفعل الفلسطينيون. إنهم لا يخشون شيئا سوى المساس بهالات المكانة والثروة التي أفنوا أعمارهم في بنائها. أوثان يسجدون لها، يعبدونها، وقد قيدوا أنفسهم بسلاسل العبودية لها.

وعند أقدام هذه الأوثان، ترقد جثث عشرات الآلاف من الضحايا الفلسطينيين.

المصدر COUNTERPUNCH

HTTPS://WWW.COUNTERPUNCH.ORG>

10/06/2025

***كريس هيدجز صحفي أميركي حائز على بوليتزر، شغل منصب رئيس مكتب الشرق الأوسط في صحيفة نيويورك تايمز، وغطى الصراع في فلسطين لسبع سنوات. من كتبه: أعظم الشرور هو الحرب وإبادة جماعية متوقعة.**

** عمر العقاد روائي وصحفي ولد في القاهرة ونشأ في قطر، ثم انتقل إلى كندا، ويقيم حاليا في الولايات المتحدة. يعرف بأسلوبه الأدبي القوي وتناوله لقضايا إنسانية وسياسية معقدة.**

اشتراكي ديمقراطي عمدة نيويورك المستقبلي

الجماهير - التفاحة الكبرى و عاصمة يهود العالم ، عاصمة المال والاعمال للولايات المتحدة ، وكبرى مدنها، على موعد مع عمدتها المقبل، المسلم الديمقراطي الاشتراكي التقدمي زهران ممداني ، بعد أن حاز على ما يقارب الاربعة والأربعين بالمائة من اصوات ناخبي الحزب الديمقراطي في الانتخابات التمهيدية، متجاوزا منافسه الرئيسي، مرشح المؤسسة التقليدية في الحزب أندرو كومو.

و تنص القواعد الانتخابية على ضرورة الذهاب لجولة ثانية في حال عدم الحصول على ما نسبته خمسون بالمئة على الاقل من اصوات الناخبين في الدورة الاولى ، ولكن وبعد تنازل كومو فور صدور النتائج ، سوف يكون ممداني تلقائيا مرشح الحزب الديمقراطي لمنصب عمدة المدينة ، وهي مدينة زرقاء ذات أغلبية ديموقراطية واضحة.

ويعتبر هذا الفوز بمثابة زلزال أطاح بمرشح المؤسسة التقليدية للحزب .

برنامج ممداني يركز على الطبقة العاملة والمتوسطة ، وهو من أشد المدافعين عن القضية الفلسطينية ، وشارك في فعاليات احتجاجية على الجرائم التي ارتكبتها اسرائيل في غزة، وخلال مناظرة انتخابية كان الوحيد الذي قال بأنه إذا فاز لن يزور اسرائيل.

وفي مقابلة مع الإعلامي الاميركي مهدي حسن في وقت سابق قال ممداني أنه سوف يصدر أمرا باعتقال رئيس الوزراء الإسرائيلي في حال زار المدينة وهو عمدتها

الأحزاب الشيوعية العربية

تدين العدوان الأمريكي - الصهيوني السافر على إيران وتتضامن مع شعبها

الجماهير – عقدت الأحزاب الشيوعية العربية (يوم الاثنين 6/23) على مستوى الأمناء العامين اجتماعا عبر تطبيق الزووم كرسته لمناقشة العدوان الأمريكي الصهيوني ضد إيران. وشاركت في الاجتماع وفود تمثل قيادات هذه الأحزاب، وضمت عددا من أمنائها العامين، وهذه الأحزاب هي: الحزب الشيوعي الأردني، المنبر التقدمي في البحرين، الحزب الشيوعي السوداني، الحزب الشيوعي السوري الموحد، الحزب الشيوعي العراقي، حزب الشعب الفلسطيني، الحركة التقدمية الكويتية، الحزب الشيوعي اللبناني، الحزب الشيوعي المصري، حزب التقدم والاشتراكية المغربي

وقد طرح الأمناء العامون رؤى أحزابهم للتطورات العاصفة في المنطقة وأجمعوا على ان الحلف العدواني الامريكي يحاول جاهدا تكريس هيمنته على المنطقة متوهما ان موازين القوى باتت محسومة لصالحه.

وأجمع ممثو الأحزاب الشيوعية المشاركة في الاجتماع على أن مجريات الأحداث أثبتت أن الطاقات الكفاحية لشعوب المنطقة لم ولن تنضب. وأن قدرتها على التصدي لمشاريع الهيمنة الامبريالية الصهيونية وتوجيه ضربات موجعه لآلة حربهم الدموية لا زالت حاضرة. وبقوة.

وأعرب المجتمعون عن تضامن احزابهم مع إيران وشعبها في مواجهة الهجوم الامريكي الصهيوني المنسق، وعبروا عن ادانتهم القاطعة له.

وفي ختام اجتماعهم قرر الامناء العامون للاحزاب الشيوعية العربية اصدار بيان يعبر عن الاتفاق التام في تشخيص الاوضاع السائدة في المنطقة وافاق تطورها، وتحديد المهام المطروحة أمام الأحزاب الشيوعية وسائر الاحزاب اليسارية والقومية في البلدان العربية في المرحلة الراهنة.

وفيما يلي النص الكامل للبيان:

تعلن الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية، التي عقدت اجتماعا استثنائيا في 22 حزيران (يونيو) 2025، إدانتها الشديدة للعدوان السافر الذي شنته القوات الأمريكية على المنشآت النووية الايرانية، باعتباره انتهاكا صارخا لسيادة دولة مستقلة، وخرقا فاضحا لميثاق الأمم المتحدة وكافة المواثيق الدولية، وتهديدا مباشرا للأمن والسلم في المنطقة والعالم.

وأجمعت الأحزاب المشاركة في الاجتماع على اعتبار هذا العدوان تطورا نوعيا خطيرا، لا يهدد إيران فحسب، بل يفتح الباب أمام مرحلة جديدة في تنفيذ "مشروع الشرق الأوسط الجديد"، القائم على فرض الهيمنة الأمريكية – الصهيونية على منطقة الشرق الأوسط، بهدف تفكيك دولها وتقويض استقلالها وسيادتها الوطنية وسلب حق شعوبها في اختيار مساراتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وعبر الاجتماع عن التضامن مع ايران وشعبها في مواجهة العدوان الجائر الذي تتعرض له من آلة الحرب الصهيونية الأمريكية، وطالب بوقفه فورا. وأكد على حق كل الشعوب في الدفاع عن نفسها وعن مصالحها الوطنية وسيادة بلدانها، وفي تطوير تقنياتها العلمية والتكنولوجية بما فيها النووية للأغراض السلمية. وندد بسياسة الكيل بمكيالين وسياسات التسلط والإخضاع التي تنتهجها الدول الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة وحلفائها، والكيان الصهيوني الذي يواصل حرب الإبادة الجماعية على الشعب الفلسطيني والسعي المحموم لتصفية قضيته العادلة باعتبارها قضية تحرر وطني، ويصعد اعتداءاته الاجرامية على الشعب اللبناني والسوري واليمني.

وتداول المشاركون في الاجتماع في سبل تعزيز دور اللقاء اليساري العربي وتنسيق تحرك قوى اليسار عموما في البلدان العربية وسائر حركات التحرر الوطني لاستنهاض شعوبها وقواها السياسية والمجتمعية لمواجهة سياسة البلطجة والعربدة الأمريكية – الاسرائيلية، وإحباط مخططات انتهاك سيادتها الوطنية ونهب ثرواتها وفرض الهيمنة عليها. وكذلك العمل على ممارسة كل الضغوط الممكنة على حكوماتها من أجل اتخاذ مواقف واضحة ضد هذا التصعيد العسكري الاجرامي، ورفض الانخراط في اتفاقات التطبيع مع الكيان الصهيوني، ومنع تحويل البلدان العربية إلى ساحات للعدوان أو منصات لمشروع الهيمنة الإمبريالي. وعبر المجتمعون عن تضامنهم مع الشعب السوداني وقواه الوطنية لوقف الحرب الكارثية وبناء دولة مدنية ديمقراطية مستقلة وموحدة.

كما دعا الاجتماع إلى تعزيز التضامن الأممي، والتواصل مع القوى التقدمية والمحبة للسلام بهدف توسيع الجبهة العالمية المناهضة للحرب والهيمنة، ومطالبة المجتمع الدولي والأمم المتحدة بتحمل مسؤولياتهما كاملة. وتصعيد حركة التضامن مع الشعب الفلسطيني ضد حرب الإبادة الصهيونية التي يتعرض لها، والمطالبة بوقفها فورا وتلبية حقوقه المشروعة بإقامة دولته الوطنية المستقلة، كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وحق العودة للاجئين، باعتبارها المدخل الحقيقي لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

ترامب يقتص من الجنائية الدولية

الجماهير -مساندة الولايات المتحدة للكيان الصهيوني لا تتوقف فقط على الدعم العسكري والسياسي والدبلوماسي والمالي، بل تمارس شتى أشكال الضغوط والابتزاز لمنع أي إدانة له في المحافل الدولية، وللحيلولة دون ملاحقة قادته على الجرائم التي يقترفونها، وعلى الانتهاكات الفظة التي يرتكبونها للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وبات البيت الأبيض لا يتورع عن إشهار سلاح العقوبات ليس في وجه الدول التي تتخذ مواقف وتنتهج سياسات لا تروق لواشنطن ولحليفها الاستراتيجي في المنطقة، كيان الاحتلال، بل وأضحت تتوسع في استخدام هذا السلاح بحق المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، التي تقوم بواجبها - أحيانا - في الدفاع عن ضحايا التنكيل الجماعي وجرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، خصوصا عندما تقع هذه الانتهاكات على الشعب الفسطيني وسائر شعوب المنطقة العربية على يد نظام التمييز والفصل العنصريين في الكيان الصهيوني.

فتماشيا مع الأمر التنفيذي الذي وقعه الرئيس الأميركي دونالد ترامب بعيد انتقاله إلى البيت الأبيض بفرض عقوبات على المحكمة الجنائية الدولية، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على أربعة قضاة من المحكمة الجنائية الدولية بذريعة "تسييس المنظمة" و"إساءة استخدام السلطة"، وفقا للمزاعم الواهية التي تضمنها بيان وزارة الخارجية الأميركية، ومنها وصف مذكرة الاعتقال بحق نتنياهو وغالانت التي صدرت عن المحكمة الجنائية الدولية في نوفمبر/تشرين الثاني 2024 بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق الفلسطينيين في قطاع غزة بأنها "غير شرعية".

اعتبرت العديد من المنظمات الحقوقية المستقلة أن الاجراءات التي أقدمت عليها الإدارة الأميركية تقوض المساءلة الدولية عن أخطر الجرائم، وتحرم الضحايا حول العالم من العدالة، وتحول دون قيام المحكمة الجنائية الدولية وموظيفها في تنفيذ مهامهم القضائية المستقلة، كما أنها تشكل إهانة لاستقلالية المحكمة ونزاهة نظام روما الأساسي، ومخاطرة بتقويض الجهود العالمية لمحاسبة مرتكبي أشد الجرائم خطورة، يتهدد الالتزام المشترك بسيادة القانون، ومكافحة الإفلات من العقاب، والحفاظ على النظام الدولي القائم على القواعد.

وقد اتسم تعليق مديرة العدالة الدولية في هيومن رايتس ووتش ليز إيفنسون بالجرأة عندما وصفت الأمر التنفيذي الذي أصدره ترامب بشأن المحكمة الجنائية الدولية بأنه "يضع الولايات المتحدة فعليا إلى جانب مجرمي الحرب على حساب ضحايا الجرائم الخطيرة الذين يسعون إلى العدالة"، وحين أضافت مطالبة الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية بدعم المحكمة علنا وبقوة لتقوم بالمهمة التي أنشئت من أجلها، وهي ضمان ألا يكون أحد فوق القانون".

ويعد الأمر الذي أصدره ترامب بمثابة إعلان واضح أن إدارته تسعى إلى حماية المسؤولين الأميركيين والصهاينة من مواجهة اتهامات بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية أمام الجنائية الدولية.

والمستهجن أن العقوبات لا تطال فقط المعنيين بالأمر مباشرة، بل وأفراد أسرهم أيضا. ولها أيضا آثار خطيرة على المستهدفين، الذين يمنعون من التصرف بأصولهم في الولايات المتحدة ويحرمون من التعاملات التجارية والمالية مع "الأشخاص الأميركيين"، بما في ذلك البنوك والشركات الأخرى. كما أن للعقوبات الأميركية تأثير مخيف على البنوك غير الأميركية والشركات الأخرى خارج نطاق الولاية القضائية الأميركية، التي قد تفقد هي نفسها القدرة على استخدام النظام المصرفي الأميركي ما لم تدعم العقوبات. يواجه الأشخاص الأميركيون عقوبات تشمل الغرامات والسجن جراء انتهاك العقوبات.

ومن مفارقات سياسة المعايير المزدوجة المثيرة للاشمئزاز، قيام أعضاء بارزين في الكونغرس بدعم المحكمة حين تصدت لجرائم الحرب المزعومة في أوكرانيا من قبل القوات الروسية وإشادتهم بجهودها وتحركه للسماح بالتعاون الأميركي مع التحقيق الذي تجريه المحكمة بشأن أوكرانيا.

كما أشارت منظمة هيومن رايتس ووتس، عن حق، على الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية تأكيد التزامها بالدفاع عنها، ومسؤوليها، والمتعاونين معها من أي تدخل وضغط سياسي. كما ينبغي للدول الأعضاء وضع تدابير لحماية العمل الأساسي للمحكمة من العقوبات، بما فيه سن تشريعات مانعة وغيرها من التدابير المماثلة لتخفيف آثار العقوبات الأميركية.

مجلة "تريبيون" البريطانية تدخل عهدا جديدا

الجماهير - في لحظة فارقة لمسار الصحافة اليسارية في بريطانيا، أعلنت مجلة تريبيون العريقة عن انتقال إدارتها إلى الإعلامي التونسي البارز الدكتور محمد علي حراث، رئيس مجلس إدارة مجموعة E MEDIA ، في خطوة وصفت بأنها تجديد للالتزام التاريخي للمجلة بالدفاع عن قيم الاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية.

وبموجب الاتفاق الجديد، ستواصل تريبيون إصدار نسختها الورقية التي لم تنقطع منذ عام 1937، بالتزامن مع انطلاقة رقمية موسعة تشمل إنتاج محتوى مرئي ومسموع ونشرات إلكترونية، ضمن خطة طموحة تهدف للوصول إلى شرائح أوسع من القراء داخل بريطانيا وخارجها، خصوصا في ظل اشتداد الحاجة إلى إعلام بديل يعلي صوت المهمشين والمظلومين.

ويشرف على المسار التحريري الجديد مجلس استشاري يضم شخصيات يسارية ونقابية مرموقة لضمان استمرارية الخط التحريري المتجذر في إرث المجلة.

وتعليقا على هذا التحول المفصلي في مسيرة تريبيون، ترى منصة العرب في بريطانيا (AUK) أن إعادة تموضع المجلة في هذا التوقيت الحرج، وبقيادة شخصية بحجم محمد علي حراث، هو مكسب نوعي للمشهد الإعلامي اليساري في بريطانيا. لقد أثبت حراث، عبر سنوات من العمل الدؤوب في فضاء الإعلام المستقل، أنه ليس مجرد رجل أعمال، بل صوت مقاوم منحاز لقضايا الحرية والعدالة، وراعٍ للمبادرات التي تعلي من شأن الشعوب المهمشة. وترى المنصة أن انتقال مجلة تريبيون إلى إدارة تدرك خطورة المرحلة، وتؤمن بأن الإعلام يجب أن يكون أداة للتغيير لا التزييف، هو تطور جدير بالاحتفاء.

قراءة سياسية فى الرواية المحاربة أفول القمر

أ.د. جهاد حمدان

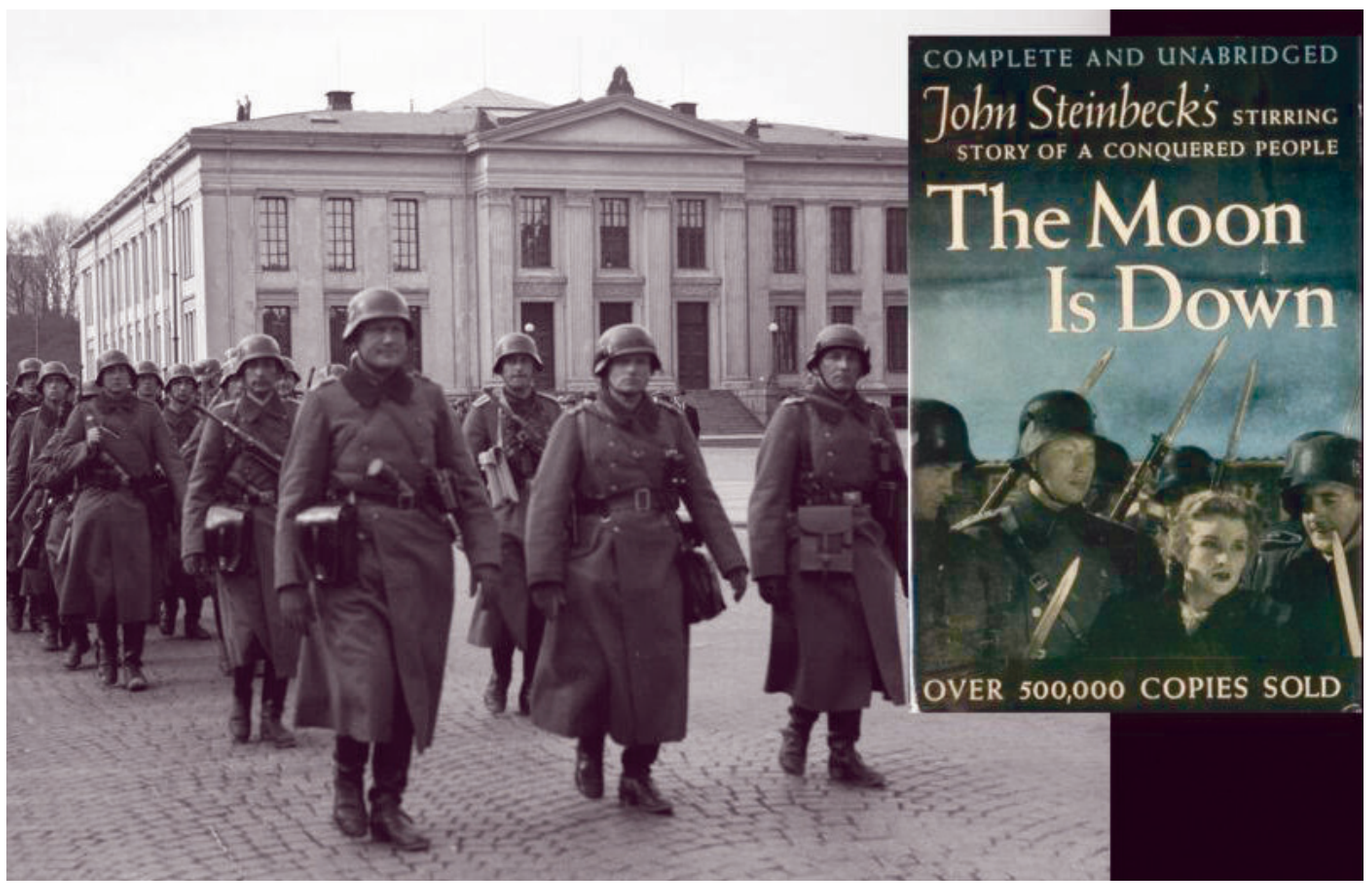

في أوج الحرب العالمية الثانية، اجتاحت ألمانيا النازية معظم أنحاء أوروبا. ولكن سرعان ما بدأت المقاومة المدنية والمسلحة تتصاعد خلف خطوط العدو. في هذا السياق كتب جون شتاينبك روايته القصيرة أفول القمرعام 1942 التي ألهمت المقاومة في غير مكان. ورغم أن اسم جيش الاحتلال لم يذكر في الرواية، فإن تشابهه مع القوات النازية واضح لا لبس فيه. تدور الأحداث في بلدة وادعة وقعت تحت الاحتلال. كان شتاينبك واقعيا، فلمْ يضف على المقاومة طابعا بطوليا عنيفا، بل صورها كتحول شعبي من الخوف والارتباك إلى الكرامة والتحدي.

الكولونيل لانسر، قائد القوات الغازية، ضابط أنهكته الحروب، يزور في بداية الاحتلال عمدة البلدة أوردن بحضور طبيبها وينتر، يهدد بشكل مبطن: "لقد تدربنا على خوض الحروب... لكنني كنت أرجو أن نتم هذا الأمر من دون سفكٍ كثيرٍ للدماء." وهنا يقاطعه العمدة موضحا أن الاحتلال لا يمنح المحتلين سلطة حقيقية: "السلطة في هذه البلدة ليست شيئا تحوزونه بالقوة. أنتم الغزاة، وأنا ما زلت العمدة"، ومن بيده السلطة المدنية والأخلاقية.

يمثل العمدة أوردن الضمير الأخلاقي والرمزي للبلده، هادئ، كريم النفس، راسخ لا يتزعزع، ويرفض إضفاء الشرعية على الغزاة. وعندما يضغطون عليه للتعاون، يجيب: "الناس لا يحبون أنْ يفكر أحد بدلا عنهم." وحتى وهو يواجه الإعدام، يعلن: "أنا العمدة. إنها ليست وظيفة، بل فكرة." كان يعرف أن موته لا يعد هزيمة، بل عودة السلطة إلى الشعب. لقد أدرك أن المقاومة الحقيقية تنبع من الشعب، وليس من الأفراد.

بدا السكان المحليون بعيد الاحتلال هيابين مترددين، ثم تحولوا إلى التحدي الصامت. ومن أولى علامات ذلك مقاومة النادل الذي كان يخدم الغزاة ببرود متعمد. وفي فعل بسيط لكنه مؤثر، بدأ يزيد كمية الملح في طعامهم، ليصبح لا يحتمل، في إشارة إلى ازدراء المجتمع المتصاعد لهم. لقد كان صنيعه، رغم صغره، جزءا من استراتيجية نفسية هدفها زعزعة ثقة المحتلين وإرباكهم. لقد أصبح الأداء الشكلي للطاعة قناعا يخفي تحديا متصاعدا، مقاومة صامتة مستمرة تنهك المحتل وتعزز هوية شعب تحت الحصار. آني، طاهية العمدة، تبصق في حساء الغزاة وتتمتم: "سأسممهم! سأملأ طعامهم بالملح حتى يموتوا!" غضبها يجسد الجذر العاطفي للمقاومة الشعبية.

أليكس موردن، عامل المناجم البسيط، أول من واجه الاحتلال مباشرة وقتل أحد ضباطه. فعندما طلب منه الكابتن بنتيك العمل، رفض وصرخ في وجهه "أنا رجل حر"، وانقض عليه بالفأس. أثناء المحاكمة خاطبه العمدة شادا من أزره: "غضبك الشخصي أطلق شرارة الغضب العام ... وستوحد الناس". لم يتوسل أليكس لحظة إعدامه، وقال: "أنتم لا تعرفون نتائج ما تفعلونه بنا."

بعد إعدام أليكس موردن، يشعر الملازم توندر بالوحدة والاضطراب، في تعبير واضح عن الانهيار النفسي للمحتلين. يقرر زيارة زوجة موردن في منزلها، آملا في إقامة تواصل إنساني معها، ويبدأ بمغازلتها متحدثا عن الأحلام والحنان. ترفض مولي إنسانيته: "من السهل قتل رجل، لكن من الصعب تغيير شعب." خلال حديثهما، يعبر لها عن يأسه: "أنا قانط في وحدةٍ موجعة، في صمتٍ ثقيل تسكنه الكراهية". لقد جردته الحرب من إنسانيته، وجعلت كل شيء حوله مشوها: "في الحرب، كل شيء يصبح غير حقيقي. أنت غير حقيقية. وأنا غير حقيقي." يظهر هذا المشهد أن الحرب لا تؤثر فقط على الضحايا، بل تدمر أيضا بعض من يظنون أنهم انتصروا فيها. تتسربل مولي بالألم، لكنها لم تنكسر، فهي لا تراه إنسانا يحتاج إلى العطف، بل هو وجْه النظام الذي قتل زوجها. حزنها الصامت يتحول إلى تحدٍ، وتصبح رمزا للمقاومة. وعندما غادره حذره، اغتنمت الفرصة وطعنته بمقص الملابس، وأرسلته إلى جهنم في فعل يجمع بين الانتقام الشخصي والكبرياء الوطني.

أما الكولونيل لانسر، قائد الحملة، فهو أكثر واقعية. فقد شهد احتلالات أخرى ويعرف كيف تنتهي. تأملاته قاتمة: "العناصرالمنظمة هم من يرتكبون القتل". يعرف أن المقاومة تنمو، لكنه عاجز عن إيقافها. يقول له الدكتور وينتر: "ستطردون. الناس لا يحبون المحتلين."

لا تقدم الرواية المقاومة كحملة عسكرية بل كحالة عقلية. لا يوجد أبطال خارقون، بل مواطنون عاديون تتحول كرامتهم الصامتة إلى صوت أعلى من بنادق الغزاة. تقول مولي عن زوجها: "لم يكن يقصد أن يكون بطلا. لكنهم جعلوه كذلك". فالمقاومة تنشأ من إرادة الاحتفاظ بالكرامة الإنسانية وإنْ غذتها الأيديولوجيا.

العنوان نفسه ، أفول القمر، يوحي بالظلمة واليأس، لكنه يلمح أيضا إلى أن الليل لا يدوم. وتزداد هذه الدلالة عمقا عند النظر إليها في منطقتنا. فكل الشعوب التي خضعت للاحتلال تحررت الشعبية إلى الكفاح المسلح. وحده الشعب الفلسطيني ما زال رازحا تحت نير احتلالٍ وحشي، يتجاوز في جوانب عديدة قسوة الاحتلال النازي. واليوم، في غزة، يتجلى هذا الاحتلال في أبشع صوره: إبادة جماعية مكشوفة. منذ نكبة عام1948، لم تتوقف المقاومة، بل تبدلت أشكالها من الانتفاضة السلمية عام 1987 إلى المقاومة المسلحة في الضفة وغزة. وإنْ ظن العدو أن تدمير غزة أو إعادة احتلالها ستجلبان له السلام، فهو واهم. فجيشه سيغوص في وحلها. يا لها من مفارقة ساخرة. فبينما يطنب لانسر في الزهو بنجاحات جيشه، يقاطعه أحد ضباطه: "احتل الذباب مزيدا من الشريط الصمغي المدهون بالسكر". الجنود يجوسون الأزقة والحواري فيصطادهم المقاومون تماما كما يصطاد هذا الشريط أرتال الغزاة من الذباب. إنه الموت الزؤام. هناك أفل القمر ثم هل من جديد وفي فلسطين، سيهل فجر الحرية. هناك لم يمنعه لانسر وهنا لن يقف في وجهه نتنياهو.

في السطور الأخيرة، يختم الطبيب وينتر: "الأحرار لا يشعلون الحروب، ولكن إنْ فرضت عليهم، فسيواصلون القتال حتى وهم يتجرعون الخسارة. أما القطيع، أتباع الزعيم، فلا يستطيعون ذلك. لهذا يفوز القطيع بالمعارك، بينما يكسب الأحرار الحروب". هذه هي رسالة الرواية: الشعوب تقاوم، والمقاومة لا تنتهي إلا بالنصر. لم تكن الرواية مجرد عمل أدبي، بل شهادة على قدرة الأدب على استنهاض الهمم في الزمن الصعب. رسالة خفية تسري في عتمة الاحتلال: المقاومة السلمية والكفاح المسلح توأمان متلازمان، ولا يكفان عن التناوب.

رئيس التحرير
نضال مضيه

مدير التحرير
أ.د. جهاد حمدان

الإدارة - حي الرشيد - شارع علي الجماعين
عمارة (٤) - تلفاكس ٠٦٥١٥٩٤٢٨
ص.ب. (٢٣٤٩) عمان (١١١٨١) الأردن

أسبوعية - سياسية - تصدر نصف شهرية مؤقتا
يصدرها الحزب الشيوعي الأردني

E-mai:jcplive@umniahlive.net
الموقع الإلكتروني: www.cpjo.org

الاشتراك السنوي للأفراد ١٥ دينار وللمؤسسات ٢٥ دينار
يضاف إليها أجرة البريد للمشتركين في الخارج

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية (٢٠٠٢/٢٨٠/د)
طبعت في مطابع الغد الأردنية

أغلق هذا العدد بتاريخ ٢٤ /٢٠٢٥/٦